١٧



ما بعد ’الجنجويد‘:

فهم ميليشيات دارفور

جولي فلينت





ما بعد ′الجنجويد′:
فهم ميليشيات دارفور

جولي فلينت







حقوق النشر

نشر في سويسرا بواسطة مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

طبعة أولى حزيران/يونيو ٢٠٠٩

Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc 47
Geneva 1202
Switzerland

تحضير النسخة: تانيا أنولوكي

تدقيق اللغة: دونالد ستراتشن

رسم الخرائط: ماب غرافيكس

طبع في أوبتما وبالاتينو من قيل ريتشارد جونز،
rick@studioexile.com

طباعة Nbmedia في جنيف – سويسرا

رقم الإيداع الدولي ISBN 978-2-940415-06-9

مسح الأسلحة الصغيرة

مسح الأسلحة الصغيرة مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية بجنيف سويسرا. تقوم وزارة الشؤون الخارجية للفيدرالية السويسرية بدعم هذا المشروع، الذي انطلق سنة ١٩٩٩، كما تقوم حكومات بلجيكا، كندا، فنلندا، هولندا، النرويج، السويد، والمملكة المتحدة بتقديم مساعدات متواصلة. ويعبر المسح عن امتنانه للدعم الخاص بمشاريع حالية وسابقة الذي قدمته استراليا، الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، نيوزيلندا، اسبانيا، والولايات المتحدة، بالإضافة إلى وكالات وبرامج ومعاهد مختلفة تابعة للأمم المتحدة.

أهداف مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: أن يكون مصدراً أساسياً عاماً لجميع الجوانب المتصلة بالأسلحة الصغيرة والعنف المسلح؛ أن يكون مركزاً مرجعياً للحكومات وصناع السياسات والباحثين والناشطين؛ أن يرصد المبادرات الوطنية والدولية (حكومية وغير حكومية) المعنية بالأسلحة الصغيرة؛ أن يدعم مساعي معالجة تأثيرات انتشار الأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها؛ وأن يعمل على أن يكون مركز تبادل معلومات بحيث يجري تشارك المعلومات ونشر الممارسات الفضلى. كما يرعى المشروع البحوث الميدانية وجهود جمع المعلومات ولا سيما في البلدان والأقاليم المتضررة. ويضطلع بالمشروع موظفون دوليون ذوو خبرات في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والقانونو الاقتصاد والدراسات الإنمائية وعلم الاجتماع. ويتعاون المشروع مع شبكة من الباحثين والمعاهد الشريكة، والمنظمات غيرالحكومية، وحكومات أكثر من ٥٠ دولة.

مسح الأسلحة الصغيرة
معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون: +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس: +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
البريد الإلكتروني: sas@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني:www.smallarmysurvey.org

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

إن التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان مشروع متعدد السنوات يديره مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع طور بالتعاون مع الحكومة الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMS) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وطائفة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية الشريكة. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة وتجريبية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مبادرات تخفيض العنف، ومنها برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ونظم محفزة لجمع أسلحة المدنيين وكذلك مشروع إصلاح القطاع الأمني (SSR) وعمليات الحد من الأسلحة في جميع انحاء السودان. كما يقدم التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.

صممت تقارير السودان لتعطي صورة مصغرة دورية لمعلومات أساسية، تأتي في وقتها المناسب وسهلة الاستخدام. كما يصدر مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان سلسلة من أوراق أكثر طولاً ومفصلة باللغتين الإنجليزية والعربية. وهي متوفرة على:
www.smallarmssurvey.org/sudan

يتلقى مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان دعما من لدن منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع في العالم ووكالة التنمية الدولية الدنمركية (Danida) ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية. كما يتلقى المشروع دعماً من صندوق السلام العالمي والأمن التابع لوزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية.

للمزيد من المعلومات اتصل بـ:
كلير مكفوي
منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Geneva, Switzerland 1202

البريد الإلكتروني: claire.mcevoy@smallarmssurvey.org
الموقع الإلكتروني: www.smallarmssurvey.org/sudan

محررة سلسلة أوراق عمل الـHSBA: اميل ليبرن

المحتويات

خرائط وإطارات

نبذة عن المؤلفة

جولي فلينت صحافية وباحثة في الشؤون السودانية. ألفت كتابين عن دارفور بالاشتراك مع أليكس دي وال – اخرهما «دارفور: تاريخ جديد لحرب طويلة» – ونشرت فصلاً عن الحركات المتمردة في كتاب ثالث بعنوان « دارفور: الحرب والبحث عن السلام». عملت مستشارة في نزاع دارفور ومحادثات السلام بين الأطراف السودانية في أبوجا لمنظمات عالمية وجماعات حقوق. وحضرت أربع جلسات للمحادثات بين سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٦.

شكر وعرفان

تعرب المؤلفة عن امتنانها للكثيرين ممن استضافوها وتحدثوا معها بصبر وصراحة. وتقدم شكرها الخاص للافراد التابعين لـ»مجتمعات الجنجويد»، وهي إحدى التسميات التي ألصقت بعرب دارفور. فبعد قولهم»نحن نخشى الأجانب، كل الأجانب»، فإنهم يصرفون الساعات في الإجابة عن أسئلة غير مريحة بالنسبة غليهم. كما أقدم شكري لأليكس دي وال وفابرايس وايزمن لتعليقهما على المسودة الأولى للتقرير.

مُلخَّص

شنت الحكومة السودانية، في مسعى منها للسيطرة على التمرد في دارفور، وهو اقليم يقع في أقصى غرب السودان، حملة شرسة مضادة للتمرد في سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ عبر مناشدة القبائل للقتال دعماً لجيش يتسم بضعفه وتدهورمعنوياته. نظمت التمرد ثلاث حركات تمرد رئيسية من غير العرب – قبائل الفور والزغاوة والمساليت – ومعظم الذين جندوا لقتال التمرد هم من جماعات تزعم أنها «عربية» الهوية. وأسفرت حملة التدمير الجسيمة عن مقتل ما لا يقل عن ٢٠٠ ألف شخص وهجّرت ١,٥ مليون إلى مخيمات المشردين، فيما عبر أكثر من ٢٠٠ ألف آخرين الحدود وأصبحوا لاجئين في شرقي تشاد. ووصفت حملة دفاع لم يسبق لها مثيل في الغرب الصراع بأنه «اول إبادة جماعية في القرن الواحد والعشرين» ومالت إلى إدراج عرب دارفور، الذين لبث معظمهم على الحياد، ضمن الميليشيات والمنظمات شبه العسكرية لـ»الجنجويد» التي دعمتها الحكومة. تتمعن ورقة العمل هذه في تعبئة سنتي ٢٠٠٣–٢٠٠٤، من قدم لها الدعم ومن أبى ذلك – ولماذا. كما تسعى إلى تمييز هذه الفترة من الحرب عن السنوات التي أعقبت ذلك. وتجادل مع الاقرار بالأشياء الفظيعة التي وقعت وعواقبها المدمرة ذات الآثار البعيدة المدى، بأن النزاع والميليشيات وأدوارها تغيرت كلها مع الوقت – وهي حقيقة مفقودة في السرد المتواصل عن «الجنجويد» و»الضحايا».

مصطلحات ومختصرات

ACC	مجلس التنسيق العربي
AMIS	بعثة الاتحاد الافريقي في السودان
CRP	شرطة الاحتياط المركزية
DPA	اتفاق دارفور للسلام
ICC	المحكمة الجنائية الدولية
JEM	حركة العدل والمساواة
NCP	حزب المؤتمر الوطني
NIF	الجبهة الإسلامية القومية
PFA	جيش القوى الشعبية (معروف أيضا باسم جبهة القوى الثورية الديمقراطية)
RPG	قنبلة يدوية ذات دفع صاروخي (قاذف)
PDF	قوات الدفاع الشعبي
SLA	جيش تحرير السودان
SAF	القوات المسلحة السودانية
SPLA	الجيش الشعبي لتحرير السودان
SRF	الجبهة الثورية السودانية
UNAMID	بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور (اليوناميد)

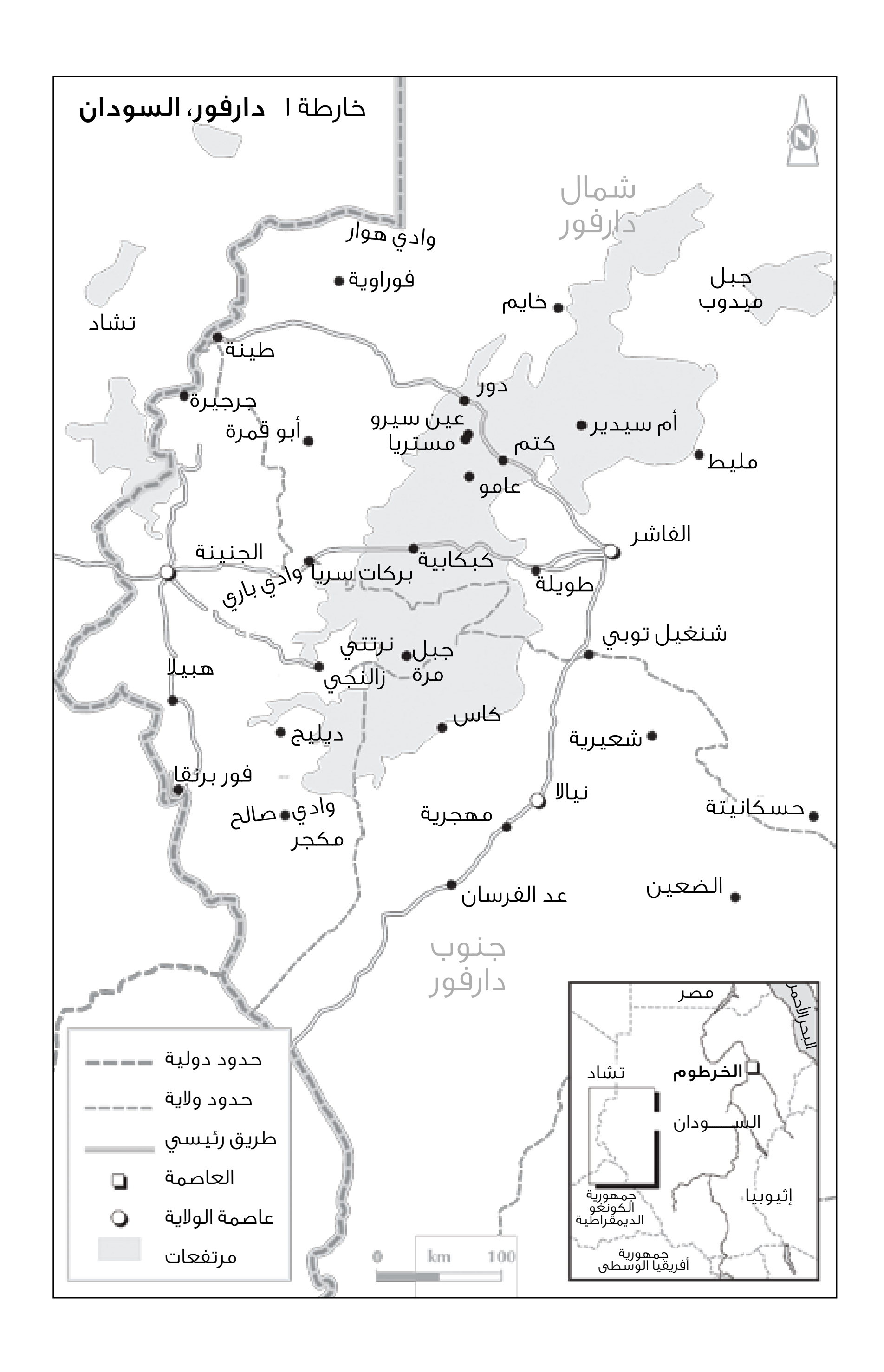
ا. ملخص تنفيذي

عقب أكثر من ست سنوات من قيام دارفوريين يتحدرون، بشكل كبير، من قبائل غير عربية، بالإعلان عن التمرد، غدا هذا الاقليم الكائن في أقصى غرب السودان جمعاً من جيوب مسلحة وصراعات مستعصية، كما تبدو، على الحل. أوامر الحكومة لا تسري إلا في المدن فقط ، بل لاقت حتى سيطرتها هناك تحدياً من قبل أفراد ميليشيات جُند معظمهم من القبائل العربية وسلحوا لمكافحة التمرد المسلح بالنيابة في سنة ٢٠٠٣. أما اليوم فإن هذه المجموعات شبه العسكرية هي نفسها في عصيان، والتحدي الأمني الذي تواجهه الحكومة هو السيطرة على هذا العصيان بقدر ما هو محاربة المتمردين.

انخفض عدد الوفيات الناجمة عن العنف، المبلغ عنها، في دارفور بكثير– من آلاف شهريا في ذروة الصراع في سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ إلى نحو ١٣٠– ١٥٠ شخصاً شهريا اعتبارا من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ حتى آذار/مارس ٢٠٠٩ ، وما يقرب من الثلث قتلوا في الصراعات بين القبائل العربية[١]. وباحتواء التهديد العسكري الأولي للتمرد فإن الهجمات العسكرية المشتركة للحكومة والميليشيات التي أشعلت النار في دارفور سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ فسحت المجال لفترات من الهدوء النسبي تتخللها لحظات عنف شديدة. وطورت الميليشيات حياة خاصة بها لأسباب خاصة بها، إذ شعرت بأن اتفاق السلام في دارفورغدره بها لتجاهله مخاوف مجتمعاتها المحلية وعدم ثقتها بتمثيل الحكومة لمصالحها.

وبتبشيع صورة عرب دارفور جماعياً على أنهم «جنجويد»[٢] – وهي كلمة تصف في الأصل المجرمين العاديين – وحرمانهم من جميع أشكال المساعدات والحراك الدوليين في معظم الأوقات، فإنهم سعوا إلى إيجاد صوت ومنبر لمعالجة هشاشة الاقتصاد والاهمال الاجتماعي اللذين جعلهما عرضة للضغوط الحكومية وإغراءاتها[٣].

أسباب الصراع في دارفور معقدة وعميقة الجذور بحيث تنطوي على تهميش سياسي واقتصادي واخفاق مؤسساتي (وخاصة المؤسسات الأمنية والقضائية) وتدهور بيئي وضغط سكاني وانتشار الأسلحة الصغيرة بحكم الصراعات الإقليمية وعدم السيطرة على الحدود وتوزيع الحكومة في الماضي الأسلحة على ميليشيات مثل المراحلين[٤]. وأدخل بُعد «عنصري» على الصراع في الثمانينات، دعماً لعقيدة تقوم على تفوق «العنصر العربي»، ما عمق الانقسام العرقي بين ميليشيات أغلب أفرادها من الرعاة الذين يزعمون بعربية هويتهم، وبين المتمردين الذي هم من مجتمعات متوطنة أو أشباه متوطنة يعرفون أنفسهم بأنهم «افارقة».



خارطة ١ دارفور، السودان
شمال دارفور
جنوب دارفور
تشاد
وادي هوار
فوراوية
خايم
جبل ميدوب
طينة
جرجيرة
أبو قمرة
دور
عين سيرو
مستريا
كتم
أم سيدير
مليط
عامو
الفاشر
الجنينة
وادي باري
بركات سريا
كبكابية
طويلة
شنغيل توبي
نرتتي
جبل مرة
زالنجي
هبيلا
كاس
ديليج
شعيرية
فور برنقا
وادي صالح
مكجر
مهجرية
نيالا
حسكانيتة
عد الفرسان
الضعين
حدود دولية
حدود ولاية
طريق رئيسي
العاصمة
عاصمة الولاية
مرتفعات
0
km
100
مصر
تشاد
الخرطوم
السودان
إثيوبيا
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية أفريقيا الوسطى

ومن المفارقات، إن الإبالة (رعاة الإبل) الذي شكلوا رأس الحربة في حملة الحكومة لمكافحة التمرد في سنة ٢٠٠٣ – وبالخصوص منهم الرزيقات الشمالية الذين ليست لهم اراض[٥]– كانوا عموما أكثر فقراً وتهميشاً من غير العرب الذين قادوا التمرد. وبدأ النظام الخاص الذي تتمتع بموجبه القبائل الرحل التي لا تحوز أرضاً بحقوق عرفية في الأراضي والمياه على طول طرق الهجرة، بالانهيار في الثمانينات، وتحطم في الكثير من المناطق بعد سنة ٢٠٠٠ مع انتشار التمرد. لقد شاهد الرعاة الاضرار التي لحقت بأرزاقهم من جراء الدمار الذي شاركوا فيه، بما في ذلك فقدان الأسواق والمدارس والعيادات وتدمير العلاقة التكافلية بين الرعاة والمزارعين. وغدت رواتب الميليشيا الآلية التي تتم بها مواجهة أعباء الحياة، بل وسام شرف لبعض المجتمعات المحلية الفقيرة (يونغ وآخرون، ٢٠٠٩).

مرت ميليشيات دارفور، التي أصابتها الخيبة من الحكومة لكن من دون أن تكون لها القدرة على ايجاد راع آخر لها، بغمرة مرحلة تشرذم شبيهة بما حدث لحركتي التمرد الأصليتين – جيش تحرير السودان (SLA) وحركة العدل والمساواة (JEM). وأقر مسؤولون حكوميون في السر بعدم قدرتهم على السيطرة على الميليشيات إلا بشكل مؤقت عبر دفع مزيد من الأموال والأسلحة، وتنقصهم استراتيجية طويلة الأجل لاستعادة النظام في دارفور. أما المحاولات القليلة المنعزلة لفرض النظام فقد أجهضتها عمليات الإفلات من العقاب والنظر القصير الأمد بما يوافق الحاجات العسكرية – خاصة في مواجهة القوة النارية الجديدة لحركة العدل والمساواة المتمردة المدعومة تشادياً، وهي حركة كان قادتها ذات مرة جزءاً من النظام السوداني، ولا تخشى الخرطوم شيئاً أكثر خشيتها اياها.

ورقة العمل هذه لا تقدم سرداً شاملاً للعشرات من الميليشيات القبلية المسلحة التي سلحتها الحكومة أو تعاونت معها. كما أن موضوع الورقة لا يتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق عملية مكافحة التمرد. إنها تسعى بالأحرى إلى فرز الميليشيات والبدء في فهم دوافعها ومظالمها. وتجادل بأنه من دون اشراك عرب دارفور فلن يكون هناك حل مستدام للنزاع. والنتائج الرئيسية هي مايلي:

- حشد الحكومة للميليشيات القبلية سياسة مجربة ومختبرة، فهي في جزء منها انعكاس لضعف الجيش المحترف. وبمواجهة تكتيكات حربية جوالة جديدة وغير مألوفة، استعانت الحكومة بالدارفوريين لمعرفتهم بطبيعة الأرض وحملهم السلاح لحماية قطعانهم، ممكنين الحكومة بدخولهم طرفاً على تصوير النزاع بوصفه «نزاعاً قبلياً».
- أيد زعماء القبائل مكافحة التمرد لسببين رئيسيين – الأرض والمال. لقد وجد العرب الذين لا يملكون أرضا فرصة لتوسيع مداخلهم إلى الأراضي، ومنه إلى القوة السياسية نظراً لأن الأرض مرتبطة بحيازة مشايخ متنفذة لها. لقد حاولت القبائل التي تحوز أرضاً البقاء على الحياد. فالمدفوعات النقدية الحكومية تدفع لقاء الولاء. وبتوقفها يبدأ الانشقاق.
- عدم تلقي الميليشيات المنشقة أي دعم من أي جهة، مما أضعف ذلك موقفها، دافعاً إياها

بحكم حاجتها إلى الأموال إلى العودة على الدوام الى الخرطوم.

- خوف الميليشيات من عمليات انتقام تبدرعن ضحاياها، فهي تؤمن في الوقت الحاضر بأن الأسلحة ضرورية لبقائها على قيد الحياة أكثر من أي وقت آخر.
- على الرغم من تلاعب جميع أطراف الصراع بالأعراق واحتداد التمايزات العرقية بتصوير الصراع بوصفه «حرب» إبادة ضد «الأفارقة»، فإن السياسة المحلية تبز الهوية «العرقية» لما تأخذ الحكومة المقعد الخلفي ويجلس الجيران الذين لهم تاريخ طويل من التعايش لتسوية خلافاتهم.
- نظراً لاتسام وضع القبائل التي شاركت في مكافحة التمرد بأنه أقل وضوحا بكثير من مئات الآلاف من القرويين الذين أجبروا على هجر أراضيهم وبحكم فظاعة ما اقترفته من انتهاكات لحقوق الإنسان، فنادراً ما عملت الجهات الدولية الفاعلة على الاتصال بها، أو بالكادت بذلت أي محاولة لفهم دوافعها. ثمة فهم غير كاف لسبب حملها السلاح – وما الذي يقنعها برمي السلاح ارضاً
- الدعوات المتكررة التي تطالب الحكومة بنزع سلاح «الجنجويد» تجاهلت تعدد الميليشيات ودوافعها، وبالغت بقدرة الحكومة على السيطرة على الميليشيات. فالأطر الزمنية، التي بدأت بـ٣٠ يوما للموعد النهائي كما حددها مجلس الامن الدولي في شهر يوليو/تموز ٢٠٠٤، كانت غير واقعية. ولم تبذل الحكومة في الوقت نفسه، أي محاولة جادة لنزع أسلحة الميليشيات او تقييدها.
- مثلما استخدمت الحكومة الميليشيات فقد استخدمت الميليشيات الحكومة – للحصول على الرواتب وغنائم الحرب والأرض والانتقام. ومعظم الميليشيات التي هي غير منضبطة دوماً – في الواقع، يشجعها الوعد بالسلب على أن تكون كذلك – هي حالياً خارج نطاق سيطرة الحكومة أو في بعض الحالات، خارج سيطرة زعماء قبائلها.
- في السنة السابعة لنشوء التمرد، ونظراً لعدم وجود مفاوضات تسوية شاملة للصراع، فإن التحدي العسكري القوي الجديد الذي تبديه حركة العدل والمساواة يهدد بعودة الميليشيات التي تدعمها الحكومة.

تتعقب هذه الورقة القائمة على بحث ميداني في ولايتي شمال دارفور وجنوبها، تعبئة الميليشيات في سنتي ٢٠٠٣، الإحباط الناجم عن اتفاق السلام في دارفور لسنة ٢٠٠٦، والتهاب التمرد مدة طويلة تكللت بعصيان أقوى زعيم لمنظمة شبه عسكرية محمد حمدان دوغلو، المعروف بـ«حميتي»، ٢٠٠٧[٦]. لم يتم تناول الميليشيات العربية بشكل كاف ولم تفهم بشكل جيد. وإذا أريد لدارفور أن تنعم بالسلام فإن ظروفهم ومطاليبهم السياسية وحاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية تقتضي تدقيقاً وتحليلات جدية. إن هذه الميليشيات هي جزء من المشكلة وينبغي أن تكون جزءاً من الحل.

٢. تعبئة الميليشيات

استراتيجية الميليشيا

تعود "استراتيجية الميليشيا» في السودان إلى عهد ما قبل نظام الرئيس عمر البشير وحزب المؤتمر الوطني (NCP)[٧]. لقد وظفتها حكومة الجنرال عبد الرحمن سوار الذهب أول مرة بشكل ممنهج في جنوب السودان في سنة ١٩٨٥، لتكون نموذجاً لكل الحروب اللاحقة – في جبال النوبة بوسط السودان، حقول النفط في جنوب السودان، ومؤخرا في دارفور[٨]. وبحكم ضخامة التكلفة المالية لتعبئة الجيش لمحاربة المتمردين الجنوبيين للجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA)، وعدم شعبية التجنيد، والشك في ولاء العديدين من ضباط الجيش، عملت الاستخبارات العسكرية على تسليح قبيلتين عربيتين في ولايتي جنوب دارفور وجنوب كردفان، هما المسيرية والرزيقات الجنوبية، وشجعتهما على تدمير المجتمعات التي يشتبه في دعمها للجيش الشعبي لتحرير السودان. وما كان يدفع للميليشياالملقبة بالمراحلين، لكن سُمح لها بالحفاظ بما تغنمه، بما في ذلك قطعان الماشية والممتلكات المنزلية، بل حتى النساء والأطفال[٩]. وصيغة مكافحة التمرد هذه اشتملت على القتل العرقي المستهدف والإفلات من العقاب كاملاًً(دي وال، ٢٠٠٧a، ص٢٨–٢٧).

وفي دارفور استخدمت الجبهة الإسلامية القومية (NIF)، التي استولت على السلطة في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، قوة مشتركة من الجيش والفرسان، والأخيرة ميليشيا من بني هلبة العرب، تصدياً لتوغل الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب دارفور في سنة ١٩٩١. أُحرقت قرى بكاملها للاشتباه في كونها قدمت مساعدة للغزاة. واحتدمت الاشتباكات في شمال دارفور بين الرعاة والمزارعين على المياه والمراعي، ولا سيما في أعقاب الجفاف والمجاعة لسنة ١٩٨٤– ١٩٨٥، واندلعت حرب في منطقة جبل مرة الوسطى في سنة – ١٩٨٩ ١٩٨٨بعد عودة مقاتلين عرب تدربوا في معسكرات بليبيا الى دارفور في أعقاب الاطاحة بنظام الحكم الرئيس جعفر نميري وتشبع الاقليم بالأسلحة الصغيرة[١٠]. كما بدأت الحكومة في ولاية غرب دارفور بتسليح الميليشيات العرقية في منتصف التسعينات بعد ما عملت إصلاحات إدارية على تغيير ميزان القوى لصالح القبائل العربية دفعت دار المساليت الى الحرب. وفي شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، وبعد سنوات من الهجمات والهجمات المضادة التي اسفرت عن مقتل نحو ٧٠٠ من المدنيين وحرق عشرات القرى، أرسل الرئيس البشير ممثله الشخصي الجنرال محمد أحمد الدابي «لاستعادة الهدوء» (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨، ص٦٢). وكان سلاح الدابي هو إنشاء ميليشيا من جنوب السودان باسم قوات السلام، يدعمها غير النظاميين الذين حشدهم شيوخ القبائل العرب المعينين حديثاً.
وابتداءً من ذلك الوقت تعرضت القرى للهجمات من دون قصاص، خصوصا في أطراف جبال مرة

حيث التقى ناشطو قبيلتي الفور والزغاوة في شهر أيار/مايو ٢٠٠١، واتفقوا على محاربة الحكومة معا، وإقامة «سودان ديمقراطي موحد يقوم على أساس جديد من المساواة وإعادة تركيب السلطة وتفويضها» (حركة تحرير السودان/ جيش تحرير السودان، ٢٠٠٣).

الدعوة لحمل السلاح

أبدى شيوخ القبائل العرب في ولاية شمال دارفور، اقتراناً باستفحال التوتر في دارفور، قلقهم من مبادرة يقولون إنها احتوت على بذرة «الجنجويد» للحرب الوشيكة، إذ استدعى مسؤولون حكوميون عدداً من قطاع الطرق– مجرمين في عين إداريي قبائلهم – «ونظّموهم في مجموعة»، وأعطوهم أسلحة وبطاقات هوية وأموالاً لشراء الجمال. وضمت المجموعة عرباً وغير عرب، ولكن اثنين من أعضائها المعروفين بسمعتهما السيئة هما من العرب – سعيد عبد الله حسين، وهو من قبيلة زبلات في كبكابية[11] ومحمد هادي عمير «دغيرشو»، وهو من المهارية بمليط الكائنة جنوبي غربي كبكابية. وعلى إثر الهجمات الأولى للمتمردين على مراكز قوات الجيش والشرطة في سنة ٢٠٠٢، نظمت المجموعة على شكل ميليشيا مقرها في مدينة الفاشر عاصمة ولاية شمال دارفور، والمعروفة شعبياً بـ«الهجانة»، على اسم فيالق الجمال التي كانت واحدة من من خمس شعب أصلية لجيش سودان ما قبل الاستقلال[12].

أتسم رد الخرطوم على التمرد، بادئ ذي بدء، بالارتباك. لقد رأى ضباط الأمن فيه مؤشرات مؤامرة يحوكها الجيش الشعبي لتحرير السودان لفتح جبهة جديدة في غرب السودان – لممارسة الضغط على المفاوضين الحكوميين في مباحثات الشمال والجنوب الجارية آنذاك في كينيا – واستدعوا قادة المجتمعات المحلية للاجتماع بهم في دارفور والخرطوم ومنحوهم سلاحاً لقتال المتمردين. غير أن عرب دارفور كانوا هم أنفسهم ضحايا الاهمال الحكومي، واتصفت الاستجابة الفورية للعديد منهم بالفتور، وجادل البعض منهم بأن لدى الحكومة ما يكفي من القوة لمواجهة المتمردين وحدها. اعترض حاكم ولاية شمال دارفور الجنرال سليمان إبراهيم على استخدام الميليشيات. وقام في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٢، سعياً منه لخفض حدة التوتر بتضييق الخناق على نشاط الميليشيات، باعتقال ثلاثة من زعماء العشائر ممن اعتبرهم أكثر إثارة للقلاقل – من بينهم الشيخ موسى هلال عبد الله (انظر إطارا)، وهو ناظرعرب المحاميد في شمال دارفور، الفرع الأكبر من الرزيقات الشمالية – وأرسلهم بعيداً لسجنهم في بورت سودان[13].

وحلت اللحظة الحاسمة في عملية مكافحة التمرد في يوم ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣، عندما اخترقت قوة مشتركة من جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة الفاشر بقاذف صواريخ من طراز اس بي جي – ٩ ومدفع دوشكا ومدفع مضاد للطائرات بعيار ١٢٠ مم استولى عليه من الجيش السوداني، ودُمرت كل طائرة عسكرية كانت متوقفة في المنطقة العسكرية للمطار – طائرتا انتونوف، وطائرات شحن كانت تستخدم لرمي قنابل محملة بالشظايا بسيطة، وخمس مروحيات

قتالية. وما ألحق الجيش الشعبي لتحرير السودان خسارة كهذه بالقوة الجوية على مدى أكثر من ٢٠ سنة من الحرب في الجنوب. قتل المتمردون أكثر من ٧٠ شخصا من الجنود والفنيين، واسروا اكثر من ٣٠ اخرين ومنهم قائد سلاح الجو، اللواء ابراهيم بشرى اسماعيل، واستولوا على أسلحة أكثر بكثير مما كانوا يقووا على نقله، ومنه مدفعا هاون بعيار ١٠٦ مم و١٢٠ مم، وأربع قاذفات صواريخ من طراز اس بي جي – ٩، و١١ مدفعاً مضاداً للطيران ونظام مضاد للطائرات «الربعي»، سوفياتي الصنع مصمم لإسقاط الطائرات وخاصة المروحيات أو الطائرات التي تحلق على ارتفاع منخفض، لكنه ذو أثر مدمر ضد الشاحنات والمدرعات الخفيفة أيضا. لقد دخلوا بـ١٣ مركبة وغادروا بـ١٨.[١٤]

إطار ١ **من هو موسى هلال؟**

كان موسى هلال منذ مطلع شبابه شخصية مثيرة للجدل، و«مشاكساً» و«غير مطيع» حتى في المدرسة الابتدائية. ولكن بحكم شخصيته القوية على وجه التحديد فقد وقع عليه اختيار شيوخ المحاميد – من عمدات وزعماء الدينيين ومثقفين – للحلول محل والده في سنة ١٩٨٥ بوصفه ناظراً وهو في سن لا تتعدى الـ٢٦ سنة، مفضلين إياه على أخيه الأكبر الأكثر ميلاً إلى الهدوء «جرجي» وابن عمه اسحاق.

يزعم موسى هلال بأن لديه سلطة مباشرة على ٣٠٠ ألف من محاميد ولاية شمال دارفور، ويقول انه يحظى بـ«احترام» ٢٠٠ ألف آخرين في ولاية جنوب دارفور. وهو على رأس قائمة وزارة الخارجية الامريكية الخاصة بالمشتبه في ارتكابهم جرائم حرب في دارفور، وفرض عليه مجلس الامن الدولي حظراً بالسفر وتجميداً لممتلكاته لقيامه بعرقلة، كما جاء، مساعي السلام، وعين مستشاراً خاصاً في وزارة الحكم الاتحادي في شهر كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٨ بعد شهر واحد من طرح فكرة الانضمام إلى اجتماع عقده الجيش الشعبي لتحرير السودان لمتمردي دارفور في جوبا (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨).

نُظر إلى تعيين هلال هذا على انه إشارة إلى أن الخرطوم لا تنوي التضحية بعرب دارفور على مذبح المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، بقدر ما هو محاولة كذلك للابقاء على وكيل متقلب وذي عقلية مستقلة تحت مراقبة مُحكمة. واجه هلال أولى متاعبه مع السلطة في شهر كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٩، لما قررت لجنة الأمن الإقليمي في الفاشر بالاجماع تعليق زعامته للمحاميد، متهمة إياه، على حد تعبير الحاكم في ذلك الوقت تيجاني سيسي، بـ«التحريض على الكراهية والصراع القبليين». وبعد ذلك بثلاث عشرة سنة، أبعده الجنرال سليمان من دارفور للسبب نفسه، مستخدماً التهرب من الضرائب ذريعة على ذلك.

يحبذ عرب دارفور الزعماء الأقوياء، ومثلما يقال فإن موسى هلال يسحق علب الصفيح بأسنانه لما ينوي إثارة الاعجاب. إلا أنه مثير للجدل حتى ضمن اوساط العرب. فهو مجرم بنظر البعض، مسؤول عن الضغوط الجديدة الواقعة على حياة البدو والتجاوزات التي تشين القبيلة. وهو بطل للعرب بعيون الآخرين. وعلى الرغم من أن العرب يشكلون نحو ثلث سكان دارفور، فإن الإبالة أقلية صغيرة في المناطق التي يتواجدون فيها، وبما أن لديهم عضوين اثنين فقط فى الجمعية الوطنية التي تضم ٤٥٠ عضوا، فما شكلوا قوة سياسية مؤثرة تفرض احتياجاتها على جدول أعمال الأطراف الأخرى. ولما رفع موسى هلال السلاح، كما يقول البعض، بات من المستحيل تجاهل عرب دارفور.

غيّر هذا الهجوم كل شيء، فما عادت الحرب في دارفور قليلة الشأن محلية الطابع، فقد وجهت ضربة إلى قلب القوة العسكرية للحكومة. فأقصت الخرطوم الجنرال سليمان وأصرت على الملأ بأن التمرد من عمل «خارجين على القانون»، عازمة سراً، على أي حال، على سحق المتمردين وكل من يتعاطف معهم.

نُقل موسى هلال إلى بيت تحت الإقامة الجبرية في الخرطوم قبل أربعة أشهر من ذلك الوقت، وأجرى، غضباً على الحكومة، اتصالات مع عضو مزامل لرئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد النور، وهو محام اسمه حافظ يوسف. وفي سلسلة من الاجتماعات التي عقدت بمكاتب الطريقة التيجانية الصوفية في الخرطوم، وهي أكبر الطرق الإسلامية انتشاراً في دارفور[١٥]، أخبر هلال شيخاً للطريقة من الجزائر من انه سيقاتل الحكومة ما لم ترفع عنه الإقامة الجبرية[١٦]. لكن بينما كان المتمردون يحاولون إطعام جيوشهم بأعدادها المتزايدة، سرق المتمردون الزغاوة إبلاً تعود الى عشيرة أم جلول. وباطلاق سراح هلال في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣، بالحاح، مثلما أفادت التقارير، من نائب الرئيس السوداني علي عثمان محمد طه والحاكم السابق لولاية شمال دارفور اللواء عبد اللّه صافي النور، وافق على المساعدة في قتال المتمردين (انظر إطار ٢).
وبعد عودة هلال إلى دارفور بأقل من شهر بقليل أجرى اتصالاً هاتفياً بحافظ يوسف، مخبراً اياه بأنه كان قد اجتمع بحاكمي شمال وجنوب دارفور عثمان كبر والحاج عطا المنان. ويتذكر حافظ قول هلال «انضم الينا! لدينا المال إذا كنت ترغب في ذلك. مشكلة العرب هي مع الزغاوة. وهذا هو سبب انضمام العرب الى الحكومة»[١٧].

سافر ضباط الاستخبارات العسكرية وكبار المسؤولين في حزب المؤتمر الوطني الى دارفور للاشراف على توظيف الميليشيات وتعويضاتها، ولدعم المتمردين التشاديين، الذين كانوا يسعون للاطاحة براعي متمردي دارفور الرئيس التشادي ادريس ديبي، والتنسيق معهم. وعمل اللواء الهادي آدم حامد، الذي كان قد انتدب إلى جنوب السودان، على التنسيق مع الميليشيات من الخرطوم. (أشارت بعض المصادر العربية إلى أن اللواء حامد أختير لهذا المنصب أملاً في أن يتمكن من تعبئة قبيلته بني حسين، التي اتخذت بناء على توصية من زعيمها شقيقه الغادي آدم حامد، موقفاً حيادياً من هذا النزاع). ونسق ضابط آخر في الاستخبارات العسكرية، موسى عبد اللّه البشير، أنشطة «الجنجويد» عبر الحدود مع عمليات المتمردين التشاديين، ومع العسكر السودانيين عند الاقتضاء. لقد قدم الدعم للمتمردين التشاديين والتدريب لميلشيات تشادية ودارفورية[٢٠]. وهاتان المجموعتان احتفظتا بالعادة بمعسكرات منفصلة وإن كانتا تلتقيان بين الحين والآخر لنيل تدريب متخصص أو شن عمليات.[٢١]

إطار ٢ **تجربة الدروق**

في سنة ٢٠٠٣ وبعد أسبوعين من هجوم المتمردين على الفاشر، زار ثلاثة من ضباط المخابرات العسكرية من كبكابية أعيان قبيلة دروق الصغيرة في ولاية شمال دارفور، وفي اجتماعات منفصلة بهم، عرضوا عليهم امدادهم بالأسلحة واخضاعهم لتدريب قوامه ٤٠ يوما في كبكابية لمكافحة المتمردين[١٨]. وعرض على احد زعماء القبيلة ٩٥ بندقية من طراز أيه كيه – ٤٧ وقيل له «خذ الأسلحة، ومن ثم ستحصل على الرواتب، ومن بعدها السيارات». وكان الراتب المذكور هو ٧٥ ألف جنيه سوداني (٣٠ دولاراً) في الشهر، وهو ربع المبلغ المدفوع لحرس الحدود في مستريا.

مزجت الاستخبارات العسكرية الحوافز بالخوف، مخبرةً بني الدروق: «المتمردون قريبون ومسلحون. يجب عليكم حماية أنفسكم».

يتمتع الدروق بعلاقات طيبة مع ابناء قبيلة الفور بالمنطقة، وهم فلاحون كانوا عموما داعمين للتمرد. ولكن جيرانهم المباشرين، ومن ذلك قبيلة أم جلول التي يتبع لها موسى هلال الى الشرق وقبيلة قمر الموالية ولاء شديداً للحكومة إلى الشمال الغربي، وبعض الذين تم الاتصال وافقواعلى تسليح ابناء عمومتهم للقتال. على حين رفض آخرون، قائلين لضباط المخابرات العسكرية إن الحكومة لم تستجب على الإطلاق لطلباتهم في الحصول على الخدمات والمدارس والمياه. وأضافوا بل على العكس لقد فرضت الخرطوم ضرائب طاحنة عليهم.

وبتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو، بعد ستة اسابيع من محاولة تجنيد الدروق، قام المئات من عناصر الميلشيات التي تمتطي الإبل وتطلق النيران من بنادق أيه كيه– ٤٧، وخلفهم قوات نظامية محمولة على متن شاحنات، بمهاجمة منطقة الدروق الحرون الكائنة شمالي كبكابية في عملية دامت أربعة ايام مدعومة، كما يقول شهود عيان، بثلاث طائرات مروحية مقاتلة. يدعي الدروق بأن موسى هلال أشرف بنفسه على العملية من قرية قرضاوية شمالي غربي كبكابية. لقد قُتل اثنا عشر شخصا، كان من بينهم خمسة يصلون في مسجد في أول قرية تعرضت للهجوم، وهي سيريف حمارو، ثم تعرضت القرية للنهب والحرق.

بعد ذلك انتشر المهاجمون في جميع أنحاء الدروق، وقال زعماء الدروق إن الهجوم أسفر عن مقتل ١٢٠ شخصاً وتشريد ما يقرب من ٦٠ في المائة من ابناء القبيلة. ويعتقدون بأن ذلك كان «عقاباً على رفضهم الانضمام الى الجنجويد»[١٩].

والتعبئة كانت مدعومة على مختلف مستويات الحكومة المحلية – من حكام الولايات الى المفوضين – ومن المؤسسات بما فيها قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية (PDF) (انظر إطار٣). والتسلسل القيادي وصل إلى أعلى مستوى من حيث القائد الوطني في الخرطوم الى أصغر الوحدات الإدارية في ولايات دارفور الثلاث (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٥، ص ٣).

وبالتواصل مع اكتساب التعبئة زخماً تغير طابع الميليشيات. ففي حروب المساليت في غرب

دارفور في التسعينات (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨، ص ٥٦–٦٦)، وفي أول هبة لمكافحة التمرد في سنة ٢٠٠٣، سعت الحكومة إلى تجنيد أناس في قوات الدفاع الشعبي والمجاهدين[٢٢]. ولكن الخدمة في الميليشيات الاسلامية كانت تجازى بغنيمة حرب – وليس برواتب، والإبالة الذين هم إلى حد كبير غير متعلمين وفقراء والعمود الفقري لمكافحة التمرد كانوا يريدون نقداً وليس أيدلوجية. وهكذا فإن وحدة عسكرية صغيرة غير معروفة من الجيش، حرس الحدود، المتشكلة تقليدياً من وحدات ركبة (خيالة)، أضحت وسيلة رئيسية للاستقطاب. وتقدم هذه الوحدة التي تتمركز في مستريا على بعد ٣٥ كيلومترا من حامية الجيش في كبكابية، ٣٠٠ ألف جنيه سوداني (١١٧ دولاراً) راتباً شهرياً[٢٣].

وضعت الهجانة تحت أمرة موسى هلال وأرسلت إلى مستريا، يشرف عليها اثنان من كبار ضباط الاستخبارات العسكرية، هما المقدم عبد الواحد سعيد علي سعيد بوصفه قائداً عاماً، والمقدم عبد الرحيم محمد عبد الله بوصفه رئيس عمليات. وتلقى هذان أوامرها من اللواء حامد، الذي أشارت التقارير إلى أنه كان يؤدي دوراً مزدوجاً يتمثل بالتنسيق لدمج الميليشيات القبلية في العمليات العسكرية عند الضرورة، وصرف أموال لزعماء القبائل مساعدة لهم للحفاظ على الولاء داخل القبيلة[٢٤]. وأصبح دغيرشو حارساً شخصياً لموسى هلال، باذراً بذور التنافس القبلي الذي بات عاملاً حاسماً في تفتيت سيطرة الحكومة على الميليشيات. ومن مستريا حملت المروحيات الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية لمعسكرات الميليشيات، بما في ذلك الدامرات العربية (المستوطنات) حول بلدة كتم، الكائنة بين متمردي الفور في جبل مرة جنوباً ودار الزغاوة شمالاً[٢٥].

وفي حال قيام المنظمات شبه العسكرية مفردةً بعمليات فمعنى ذلك أنها مسلحة بالأسلحة الصغيرة المألوفة بالنسبة للرعاة – بنادق ام – ١٤ المعروفة باسم «منغسيتوس»، بنادق اي كيه – ٤٧، وجي٣. وفي حال مشاركتها الجيش فإنها تتلقى أسلحة ثقيلة طوال فترة العمليات على أن تعيدها بعد ذلك[٢٦]. كان يسمح لها بالحفاظ بما تغتنمه من بنادق، بيد أنه يتعين عليها تسليم جميع الأسلحة الثقيلة للجيش[٢٩]. وللقادة الكبار لهذه المنظمات استقلالية عن جهاز الاستخبارات الرسمي وليسوا مسؤولين تجاه سلطات الامن المحلية، بما في ذلك الشرطة.

إطار ٣ **أجهزة الدمج**

لقد ادمج الشبان الذين سلحتهم الحكومة لمكافحة التمرد في الجيش والجماعات شبه العسكرية لأسباب شتى، منها محاولتها، بشكل أساس، لفرض درجة من السيطرة عليهم وتلبية مطالب دفع الرواتب وغيرها من الفوائد. وقال مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، إن «الجماعات ما لبثت تقوم بانتهاكات، ولم يبذل أي جهد للسيطرة عليها أو لنزع سلاحها» (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ٢٠٠٨).

مجموعات عسكرية

القوات المسلحة السودانية (SAF). جذبت عسكرة القبائل الرحل وتنظيمها انتباه السلطات المركزية من وقت المهدي الذي كانت قواته الصدامية هم من عرب البقارة في دارفور وكردفان. واشتكى عرب الدارفور من ان حكومة البشير لا تسمح لهم بحيازة الرتب العليا في الجيش رغم ما أبدوه من دور في مكافحة التمرد، ويرجع ذلك جزئيا للذاكرة التاريخية لسجلهم السيء في شمال السودان. ولا يضمر كثير من كبار ضباط القوات المسلحة السودانية الود للميليشيات، معتقدين أن عدم انضباطها يمكن أن يؤول إلى جنودهم النظاميين[٢٧].

شرطة الاحتياطي المركزي (CRP). أضحت شرطة الاحتياطي المركزي، وهي قوات درك تتبع رسميا وزارة الداخلية، على الرغم من أنها تتلقى على الأرجح أوامرها من جهاز الأمن الوطني والمخابرات بقيادة صلاح غوش، أكثر نشاطا في النزاع في دارفور (وكردفان المجاورة). ويعتقد بعض المحللين ان هذا يعود إلى تدني فعالية الدفاع الشعبي، وهي قوات شبه عسكرية اتخذت بعدا سياسيا جعلها أكثر فائدة بوصفها أداة سياسية أكثر منها قوة مقاتلة أخرى. ويربط البعض ذلك بالقيود التي فرضها اتفاق سلام دارفور على القوات المسلحة السودانية. وفي سنة ٢٠٠٤ دشنت شرطة الاحتياطي المركزي مركز تدريب في ثكنات مستريا التابعة لموسى هلال، في ولاية شمال دارفور.

الجماعات شبه العسكرية

قوات الدفاع الشعبي (PDF). تنظم قوات الدفاع الشعبي، وهي كيان قانوني تشكل بموجب مرسوم صدر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، بعد خمسة شهور من استيلاء الجبهة القومية الاسلامية على السلطة، الميليشيات القبلية في قوات شبه عسكرية وتفرض الخدمة الوطنية الاسلامية على جميع المواطنين. وكانت هذه القوات، التي اتسمت بنشاطها في جنوب السودان ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان حتى نهاية الحرب الأهلية في الجنوب سنة ٢٠٠٥، وبنشاطها في ولاية غرب دارفور خلال حروب المساليت في أواخر التسعينات، إحدى وسائل التعبئة الأولى في دارفور.

الشرطة الشعبية. قوة اسلامية اعضاؤها هم بالأساس من قبيلة الرزيقات.

حرس الحدود. لقوات حرس الحدود، الذين ما كانوا معروفين قبل الحرب في دارفور، هياكل وتنظيم مماثل للوحدات العسكرية النظامية، وتسيطر عليها نظريا المخابرات العسكرية. يقود جميع الوحدات ضباط من القوات المسلحة السودانية. وأكثر الوحدات نشاطا في سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ هي تلك التي اتخذت من مستريا مقراً لها، وتكونت أساسا من أبناء قبيلتي الرزيقات الشمالية بمجموعات تدخل سريعة تعمل تحت أمرة موسى هلال، يطلق عليها «القوات السريعة والمرعبة»[٢٨].

الشرطة البدوية. شرطة خيالة تابعة لوزارة الداخلية، وينحصر عملها على طرق هجرة الحيوانات.

بادئ ذي بدء نفت الحكومة أي صلة لها أو تعاون مع «الجنجويد»، واصفة إياهم بـ«قطاع طرق». لكن بتجلي أدلة التعاون أكثر فأكثر، أقر مسؤولون بطلبهم من الدارفوريين «المساعدة في حماية أنفسهم ضد التمرد»، وقالوا ان هذه «ممارسة معتادة» في السودان (إيرين، ٢٠٠٤). مع ذلك واصلوا انكار روابط عملياتية مع الميليشيات – ليس فقط في الهجمات الأولى في أوائل سنة ٢٠٠٣ عندما كان غير النظاميين يتقدمون في كثير من الأحيان على وحدات الجيش، ولكن أيضا في هجمات لاحقة، منها هجمات «تطهير الطرق» في ولاية جنوب دارفور سنة ٢٠٠٤، عندما ادمجت الميليشيات إدماجا كاملا في التشكيلات العسكرية في المعركة[٣٠].

ثمة كم هائل من الأدلة يقف على النقيض من مزاعم الحكومة. فقد أثبتت وثائق حصلت عليها منظمة هيومن رايتس ووتش وجود سياسة تعاون رسمية مع الميليشيات – من «السماح» لها القيام بأنشطتها و«تأمين مصالحها الحيوية» إلى«مدها بما يكفي من الأسلحة» وفتح معسكرات جديدة «لحماية المدنيين في المدن الكبرى». كما تطرقت الوثائق إلى موضوعة الإفلات من العقاب: إذ جرى حث المسؤولين المحليين على التساهل مع الاساءات «الطفيفة» المرتبكة بحق المدنيين (هيومن رايتس ووتش، ٢٠٠٤a).

وقامت الخرطوم، تلاعباً على مشاعر العرب بانعدام الأمن، باللعب على مخاوف مفادها ان لدى المتمردين، والزغاوة منهم بشكل خاص، خطة كبرى لطرد العرب من دارفور. وقالت شخصية عربية بارزة من شمال دارفور إن «[حاكم ولاية شمال دارفور] عثمان كبر [ونظيره حاكم ولاية جنوب دارفور] الحاج عطا المنان جاءا بوجهاء العرب وقالا لهم ان التمرد ضد العرب وليس ضد الحكومة. كان لا بد للحكومة استخدام كل ما في جعبتها – ومن ذلك الأسلحة والأموال والخوف والتهديدات – لان الجيش ما كان قادراً على القتال. لقد دمرت الجبهة القومية الإسلامية جيشاً محترفاً»[٣١].

وما كانت تعبئة الخرطوم في جنوب السودان، حيث سعت الحكومة إلى توظيف تكتيكات فرق تسد باستخدام غير العرب بالوكالة، قد اقتصرت في البداية على «العرب». فكان الأفراد الأوائل غير النظاميين الذين قبلوا للتدريب في الفاشر هم مجموعة مختلطة، ومنهم عدة مئات من أفراد قبيلة تنجور من منطقة كتم. وعلى الرغم من صلة التنجور الوثيقة بقبيلة الفور، إلا انه كانت لها علاقات جيدة إلى حد ما بالمجتمعات العربية القاطنة حول كتم، وبعد ٤٥ يوما من التدريب تلقى شباب التنجور بنادق أي كيه – ٤٧ وأعيدوا إلى مجتمعاتهم[٣٢]. بيد أن معظم قادة القبائل المتمردة الرئيسية – الفور والمساليت والزغاوة – رفضوا تعبئة أفرادهم، الأمر الذي عمّق الاستقطاب بين الموالين للحكومة والقبائل الموالية للمتمردين[٣٣]. ولما طُلب من زعماء قرية فيها عرب ومساليت تحديد متطوعين في ولاية غرب دارفور في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٣، تم قبول العرب وسلحوا – وصرف المساليت (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨، ص ١٢٦).

اتسع التقسيم العرقي في شهر آب/أغسطس سنة ٢٠٠٣ بعد ما التحق العديد من أبناء تنجور ممن تلقوا تدريباً في الفاشر بالمتمردين في هجومهم على كتم[٣٤]. واتهم زعماء الرزيقات الشمالية المتمردين باستهدافهم العرب، وزادوا من جهودهم الجديدة في التعبئة (انظر إطار ٤)[٣٥]. كما تسلح العديد من عرب دارفور في الثمانينات تسوقهم أجندة الهيمنة العربية لأن الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي سعى إلى إقامة «حزام عربي» عبر افريقيا. وكان الوسطاء الذين اختارهم القذافي في دارفور هم أم جلول بزعامة والد موسى هلال، الشيخ هلال عبد الله (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨، ص ٣٣–٧٠). إن الفقر الذي جعل جيلاً جديداً من الابالة عرضة للعسكرة بعد ٢٠ سنة موثق توثيقاً حسناً[٣٦]. وما كان أقل توثيقاً هو الاعتداءات على العرب – نهب قطعان الإبل والهجمات على الحافلات والقرى والمستوطنات ومخيمات البدو– التي اقنعت العديدين بأن التمرد معاد للعرب في جوهره.

ومع أن بلاغ جيش تحرير السودان حث العرب على الانضمام إلى حركة التمرد، إلا أن التمرد بدأ من دون التشاور مع زعماء القبائل العربية في دارفور. وانتشرت شائعات كالنار في الهشيم في أماكن الأسواق في دارفورعن حركة غامضة اسمها حركة FAZAM، حركة الفور– الزغاوة – المساليت، تخطط لطرد جميع العرب من دارفور[٣٧].

كان تفكير الزعماء العرب أكثر تعقيدا، لانطوائه على حسابات على المديين القصير والطويل. لقد كانت الإدارة الاستعمارية البريطانية قد اعترفت بدور (أوطان) لكافة جماعات دارفور المستقرة تقريباً، بمن فيهم قبائل البقارة (رعي الماشية) العربية الكبيرة لجنوب دارفور، لكنها تركت الإبالة تعول في استخدامها للأراضي على الحقوق العرفية التي وضع الجفاف والتصحر وتزايد العنف بين الطوائف ضغوطاً هائلة عليها. وشاء بعض القادة العرب الآن أرضي لأناسهم (القبائل العربية ذات الدور– بني حسين من شمال دارفور وبقارة جنوب دارفور: الرزيقات الجنوبية، الهبانية، بني هلبة، والتعايشة – كلها حاولت البقاء على الحياد وأبى معظم زعماء قبائلها المشاركة في مكافحة التمرد). آخرون أغرتهم وعود المال والسلطة لأنفسهم، متجاهلين المخاوف المتعلقة بالعواقب المحتملة، خاصة بالنظر إلى الترابط بين المزارعين والبدو (يونغ وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٥٧)[٣٩].

إطار ٤ الوجه المتغير لمستريا

اعتقل في شهر آذار/مارس ٢٠٠٤ العمدة خضير علي عبد الرحمن في قرية الطور في جبل مرة، بتهمة مساعدة المتمردين. أودع السجن في مستريا، وأبلغت أسرته بانه سيفرج عنه لقاء دفع ١٠ ملايين جنيه سوداني (٤ آلاف دولار). وصف العمدة المعسكر قائلاً:

تأتي المروحيات مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع، تحمل أسلحة وذخائر ونقوداً. مرتبات الجنود كانت ٣٥٠ ألف جنيه سوداني (١٣٧ دولارا)، لكنهم لا يتلقون سوى ٢٠٠ ألف جنيه سوداني [٧٨ دولارا] لأن الضباط يلعقون البقية. السجناء المتعلمون كانوا يقرؤون لهم قسائم المرتبات. لقد اعتورهم الغضب لما تبينوا الخديعة.

زعماء الجنجويد هم كاداده ودغيرشو وزكريا اسماعيل وعمر هلال وصالح قزازه ومكاوي الذي توفي في ديزا. كان هناك خمسة ضباط من الجيش. العميد عبد الواحد سعيد علي سعيد لتنظيم العمليات اللوجستية والمال والشؤون الإدارية. قام قادة قيادة المنطقة الغربية في مدينة الفاشر بالزيارة. ظل الهادي حامد وصافي النور أربعة أيام، وجلبا أموالاً.

في سنة ٢٠٠٤ اقيم معسكران. أحدهما تحت إدارة الشرطة الاحتياطية المركزية، يدرب فيه لثلاثة أشهر على الأسلحة ٢٠٠– ٢٥٠ رجلاً في كل مرة. بعضهم يحصل على مزيد من التدريب في الخرطوم وفي سوريا أيضا كما سمعنا. المعسكر الآخر تحت أمرة الجيش. يدوم التدريب هنا شهرا واحدا فقط من دون استخدام أسلحة، ضاماً ١٥٠– ٢٠٠ رجل في كل مرة.

هناك ثلاثة أنواع من الجنجويد:

١. حرس الحدود ببطاقات هوية عسكرية ورواتب، وهم النخبة.
٢. قوات الدفاع الشعبي. يرتدون زياً موحداً ويتلقون بنادق وذخائر وأرزاقاً، لكنهم لا يتلقون رواتب. يحصلون على ١٠٠ ألف جنيه سوداني (٣٩ دولارا) عن كل عملية يشتركون فيها
٣. المستنفرون [الاحتياط]. وهم مجندون بالقوة يتلقون زياً موحداً من غير رواتب. وإن رفضوا غرموا بخمسة جمال أو وضعوا رهن السجن.

لما وصلت كان الجنجويد يعيشون تحت الاشجار وملاجئ راكوباس [ملجأ مسقوف مفتوح الجانب]. أجبر السجناء على بناء المنازل، وإذا رفضنا ضربونا. ولما هربت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥، كان هناك في المخيم كهرباء وخيام وتلفزيون[٣٨].

وبحلول سنة ٢٠٠٩ حاول العديد من القادة العرب في ظل صدور ثلاث مذكرات اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية المحكمة (ICC) بحق مجرمي حرب حكوميين مزعوميين[٤٠]، النأي بأنفسهم عن الحكومة، زاعمين بأنهم ما حملوا السلاح في سنة ٢٠٠٣ إلا دفاعاً عن النفس. ومع أن التهديد العسكري الذي واجهوه سنة ٢٠٠٣ كان بشكل عام أقل خطرا من تصويرهم له، خاصة في المناطق

التي كان العرب فيها مسلحين، إلا أنه ليس هناك شك في ما شعرت به القبائل من كونها مستهدفة – من ضمن ذلك وجود أسلحة ما سبق لهم، كما يقولون، مشاهدتها في دارفور[٤١].

ليست كل القبائل أيدت التعبئة على كل حال. فقد أبى ناظر الماهرية محمدين الدود حسب اللّه قبول أسلحة على الرغم من سلوك متمردي جيش تحرير السودان المسيء في منطقة غرير وهي عقر دار الماهرية في ولاية شمال دارفور. وتمتعت الماهرية قبل اندلاع الصراع بعلاقات طيبة بصفة عامة، بما في ذلك الزواج، مع الزغاوة في غرير. وبانطلاق التمرد بدأ الزغاوة غير المعروفين بالوصول إلى غرير، بما في ذلك من تشاد، وأضحت المنطقة، مثلما عبّر ابناء الماهرية، «معسكراً مسلحاً». قام المتمردون بمضايقة نساء الماهرية، وخطفوا وسجنوا وجيهاً من وجهاء الماهرية، الشيخ موغاني عبد اللّه، وطلبوا فدية قدرها عشرة جمال. وأبى الناظر محمدين، مع ذلك، الرد، وأصدر أمراً، بدلاً من ذلك، بمغادرة أفراد الماهرية كافة مع حيواناتهم إلى كبكابية. وانتقد حتى اقاربه موقفه المسالم هذا – منهم خريج جامعة في الخرطوم اسمه أتهمي محمد جيد الذي لقي حتفه في القتال بعد عودته الى دارفور لمحاربة المتمردين – وأنضم العديد من شباب الماهرية إلى حرس الحدود بمحض إرادتهم، وبالضد من رغباته، «للدفاع عن أسرهم»[٤٢].

ودفع رفض الدود لتسليح قبيلته المسؤولين الحكوميين إلى تقليص رواتب جميع الماهرية العاملين في المكاتب الأمنية في الفاشر– من ٣٥٠ ألف جنيه سوداني (١٣٦ دولارا) إلى ٧٥ ألفاً (٣٠ دولارا) في الشهر. وبعدها بفترة وجيزة طردوا من أعمالهم لما أفيد عن اشتباههم بوجود تواطؤ بين الماهرية والزغاوة. ولما اشتكت الماهرية قال لهم الدود «هل أرسلكم الأمن؟ ليس لدي إلا شيء واحد أقوله. عودوا إلى أعمالكم القديمة. أنا مدني، لست مسؤولاً عن قتال المتمردين. لن أقتل أناسي من أجل لا شيء!»[٤٣]

في ولاية جنوب دارفور، وهي الولاية الوحيدة من بين ولايات دارفور الثلاث التي يتمتع فيها العرب بالأغلبية، فقد احترس معظم أعيان القبائل لما طلبت منهم الحكومة رجالاً للقتال. وعلى الرغم من الخسارات الفادحة في جنوب السودان، فإنه لم يعترف بالمراحلين بوصفهم جهازاً رسمياً من أجهزة القوات المسلحة، كما لم ادفع لهم أجور، باستنثاء قلة قليلة منهم. ومثلما قال رعيم رزيقات جنوبي «لقد كنا دائما على خط المواجهة، لكن ما تلقينا مكافأة».

وأخبر ناظر الرزيقات سعيد مادبو لما استدعي الى الخرطوم في سنة ٢٠٠٣ الرئيس البشير قائلاً «سأعطيكم أبنائي للقتال في الجيش، ولكن ليس لقوات الدفاع الشعبي. أنت لن تجلس على هذا المقعد الى الأبد. ولكن الرزيقات باقون هنا إلى الأبد – وسيستمر الانتقام الى الابد[٤٤]. الحكومة حاولت تقويض موقع مادبو بالتجنيد من فروع منافسة من الرزيقات – وأبرزها عشيرة الشاطية

التي يتحدر منها وزير التجارة الخارجية عبد الحميد موسى كاشا[٤٥]. ومثلما أصر مادبو على حياده وحاول بناء توافق عربي في جنوب دارفور، محذرا من ان ابناء العم الشماليين سيندمون على دورهم في الحرب، تلاعبت الحكومة بالحكومة المحلية والهرمية القبلية والإدارة الأهلية للحد من سلطته. وفي سنة ٢٠٠٤ أعطت النظارة للمعاليا، وهي أكبر قبيلة مستضافة في دار الرزيقات، وقطعت في سنة ٢٠٠٧ وحدة إدارية محلية جديدة، بحر العرب، من أرض مادبو[٤٦].

ولما أبى ناظر بني هلبة الهادي عيسى دبكة، الزام عشيرته كما كان فعل في سنة ١٩٩١، اشترى المسؤولون الحكوميون تأييد منافس له. وقام موسى كاشا والحاكم عطا المنان في سنة ٢٠٠٤، بزيارة عد الفرسان، عاصمة بني هلبة، وأشادا علناً بأولئك الذين حملوا السلاح بالضد من رغبات الهادي، وقدما للميليشيات ١٠٠ مليون جنيه سوداني (٣٩ ألف دولار أمريكي)، و١٠ ملايين جنيه سوداني (٣٩٠٠ دولار) على التوالي[٤٧].

كان قلق الحكومة في ولاية جنوب دارفور ذا شقين: الدفاع عن عاصمة الولاية، نيالا، واحتواء المتمردين في جبل مرة. أما في ولاية شمال دارفور فكان أهم حلفاء الخرطوم هم الإبالة – المحاميد بمن فيهم أم جلول القاطنون حول الطور وغورني[٤٨]؛ والنوبيون شبه الرحل وهم ثاني أكبر قسم من قبيلة الرزيقات حول بلدتي نرتتي وزالنجي؛ والماهرية وهي ثالث أكبر قسم من الرزيقات ومنها فخذ الحمدانية بزعامة مصطفى عبد اللّه «أبو النوبة»[٤٩] واولاد منصور بزعامة جمعة دوغلو في الشمال الغربي من نيالا[٥٠]. استغلت الاستخبارات العسكرية كل فرصة أبانت عن نفسها. وتقدمت من محمد حمدان دوغلو وهو ابن شقيق جمعة دوغلو، المعروف باسم «حميتي»، الذي عمل في تجارة الإبل قبل الحرب، بعد أن هاجم متمردو الزغاوة قافلة له، وسرقوا، حسب زعمه، ٣٤٠٠ رأس حيوان، وخطفوا ٧٧ شخصاً ومن بينهم ١٠ أشخاص من أقاربه. وبعد ما وافق حميتي على الخضوع لتدريب عسكري، عُهد إليه أمن منطقة نيالا[٥١].

اما الترجم، وهي قبيلة من المزارعين الرعاة التي عاشت في سلام مع قبيلة الفور في وادي بلبل الكائن غربي مدينة نيالا، فتجندوا في قوات الدفاع الشعبي والشرطة الشعبية بعد مباركة الناظر محمد إبراهيم يعقوب. وقال قائد من الترجم «في ذلك الوقت كانت قوات حرس الحدود ضعيفة، وبعد حادث الفاشر كنا نخشى هجوماً على نيالا. أغلق ابناء الترجم الطرق المحيطة بقراهم، وبين جبل مرة ونيالا، واستعدنا للدفاع عن نيالا»[٥٢]. واعترافاً بخدمات الترجم في الشرطة فقد اسبغت عليهم النظارة والإدارة في سنة ١٩٩٢. وهم الآن يبغون داراً خاصة بهم (تاكنا، ٢٠٠٨، ص ١٨–١٩)[٥٣].

كما سلحت الحكومة قبائل أصغر عدداً مثل القمر والتاما والكنين وهي مجموعات مستعربة عبأت أفرادها لأسباب تتعلق بالهوية وبالاستراتيجية، وسلحت عرباً مثل سلامات وصعدة[٥٤] وهم

من القادمين الجدد نسبياً من تشاد بحثاً عن الأرض. وكانت الجبهة القومية الإسلامية قد بدأت باقامة مشايخ مماثلة بمجرد توليها السلطة في سنة١٩٨٩، بهدف إنشاء دوائر تصوت لصالحها في حال أصبح إجراء الانتخابات ضرورة. ودعتهم الحكومة في سنة ٢٠٠٣ لسداد ما عليهم من دين، طالبة من الوجهاء تقديم الدعم العسكري.

وبحلول سنة ٢٠٠٩ بدأ العديد من العرب الناشطين في مكافحة التمرد في إعادة كتابة التاريخ إلى حد ما وإلقاء تبعة أسوأ التجاوزات لسنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ على هذه القبائل الصغيرة – المنعوتة بـ«عرب ٢٠٠٢»، وهي السنة الأولى لهجمات المتمردين[٥٥]. وثمة عديدون في هذه الفئة، منهم علي كشيب زعيم الميليشيا المتهم من لدن المحكمة الجنائية الدولية في شهر آذار/مارس ٢٠٠٧، وهو من أصول مختلطة – من عرب التعايشة من جهة، ومن البورغو الذي هم قسم من المابا الذي يقطنون في شرقي تشاد، وهم منتشرون في أنحاء غرب دارفور لكن من غير دار.
وقال أحد المدافعين عن البدو الرحل «لقد قتل علي كشيب الكثيرين لكي يثبت انه اكثر عروبة من العرب. عرب ٢٠٠٢ – الكنين والقرعان والهوتيا والتاما والقمر الشمالية– جلبوا مشكلة كبيرة الحقيقية للعرب!»[٥٦].

استفزاز وانتقام

في نهاية سنة ٢٠٠٤، قامت الحكومة السودانية، بينما كان جيش تحرير السودان قد انقسم فعلاً تبعاً للولاءات القبلية، بهجوم متعدد الجبهات في ولاية شمال دارفور، بغية ابعاد مقاتلي الزغاوة الشرسين التابعين لميني ميناوي جنوباً. وكانت القسوة والمجاعة في السبعينات والثمانينات قد ساقتا مئات الآلاف من مدنيي الزغاوة إلى خارج ولاية شمال دارفور، وفي السنوات التالية على ذلك اسبغت عليهم العمادية[٥٧] في أجزاء من جنوب دارفور حيث ظلوا يعتمدون مع ذلك على أعيان القبائل الأقوياء الذي يحوزون ملكية أراض. وعلى العموم حظي الزغاوة بعلاقات طيبة مع مضيفيهم، غير أن سلوك رجال ميناوي المتصلف باساءاتهم وفرضهم «ضرائب» جسيمة، غير هذا الأمر في كثير من المناطق، الأمر الذي وطد الشعور بأن الزغاوة يريدون الآن سلطنة مستقلة وأراضي خاصة بهم[٥٨].

هجمات جيش تحرير السودان على العرب قوبلت بردود انتقامية قاسية ومفرطة، يسرها استعداد الحكومة لتوريد الأسلحة وغيرها من «الاحتياجات الحيوية»[٥٩]. وقال ناشط في المجتمع المدني «الزغاوة كانوا أغبياء، لقد استنفروا القبائل على الفور».

وقامت الزغاوة في سنة ٢٠٠٤ بالهجوم على قرى المسيرية: أولا على التعايشة الكائنة شمالي غربي لابدو في شهر أيار/مايو ٢٠٠٤، ثم نتيقة التي هي مقر الناظر التيجاني عبد القادر بتاريخ

٢٧ حزيران/يونيو وأصيب المجلس المحلي وقاعة الناظر التيجاني باضرار وخربشة كتابية «جيش تحرير السودان" على الجدران. وقامت الشرطة بإجلاء نفسها بعد الهجوم الثاني بتاريخ ٢٨ حزيران/يونيو، إلى نيالا، وكان عددهم قليلاً جدا حتى لحماية أنفسهم، ودافع أبناء المسيرية عن أنفسهم بالأسلحة الشخصية. وقِبل الناظر التيجاني لاحقا أسلحة صغيرة ودوشكات من الحكومة وأرسل ١٢٠ من الشبان للتدريب على أن يكونوا حرس حدود[٦٠].

قال أحد أعيان المسيرية: «كنا خائفين فإن لم نقف معا فسيكون مصيرنا الانتهاء. لقد توقفت الحركات عن قتال الحكومة. إذا كنت عربياً فسيوقفونك في الشارع. وإن لم تكن عربياً فبوسعك الذهاب حيثما تريد[٦١].

ودان مسؤولون كبار في الاتحاد الافريقي والامم المتحدة الهجمات المدمرة التي قامت بها المسيرية ضد حمادة وخور أبيش في سنة ٢٠٠٥ وكرمكي في سنة ٢٠٠٦، وانتقدت أعمال العنف الرهيبة التي لحقت بالمدنيين دولياً. وما كان هناك تقريبا أي انتقاد، على أي حال، لأكثر من ٥٠ هجمة يقول أعيان المسيرية بأنها أسفرت عن مقتل اكثر من ٣٠٥ مدنيين في السنتين الأوليين من الحرب وأحرقت أكثر من ٢٠ قرية ومستوطنة ب»أسلحة لم تر من ذي قبل قط«.

وقال رئيس مجلس المسيرية في جنوب دارفور محمد عبدالله أبو سكين الذي فقد أربعة أشقاء في هجمة مفردة لجيش تحرير السودان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤: «لم تسترعي مأساة المسيرية اهتماماً دولياً على الإطلاق. احاطت الزغاوة بمنطقة المسيرية، واستحالت معسكراً كبيراً. توقفت جميع المدارس في سنة ٢٠٠٥. وما لم تكن في واحدة من هذه المناطق الأربع – التعايشة، بن جديد، نتيقة، أو ميرر– فلن تجد أحدا يدافع عنك، طوال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات».

تقطن المسيرية بمعظمها في دار البرقد، إحدى أكبر القبائل غير العربية في ولاية جنوب دارفور، واتهمت المسيرية قادة البرقد بدعم المتمردين. وبعد مصالحتهما في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٥، انسحبت المسيرية القبيلة من الحرب (رغم استمرار الأفراد في المشاركة). ومثلما هو الحال في كثير من الأحيان في دارفور، فإن السياسات المحلية تبز الهوية «العرقية».

٣. التمرد العربي

خيبة وتفتت

سحق الهجوم الحكومي بين شهري كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، جيش تحرير السودان في ولاية شمال دارفور، مهد حركة التمرد، وترك المتمردين شذراً مذراً، بحيث تفتتوا إلى فصائل قبلية شرعت تتقاتل فيما بينها. وباحتواء التهديد العسكري الذي شكلته حركة التمرد، غيرت الحكومة استراتيجيتها. فطبقاً لضباط غربيين كبار فقد اختير ٣٠٠ شاب من حرس الحدود وقوات الدفاع الشعبي وأرسلوا لتدريب متقدم على المشاة على يد ضباط سودانيين وروس في معسكر الاستخبارات العسكرية شمالي أم درمان. وبعد عودتهم إلى دارفور في منتصف سنة ٢٠٠٥ بوصفهم مدربين للميليشيات، وقف الجيش، الذي قاد الهجمات المشتركة لسنتي ٢٠٠٣–٢٠٠٤، جانباً[٦٢].

وعلى الرغم من حضور عرب دارفور في الخطوط الأمامية للحرب، إلا أنهم غابوا عن محادثات السلام التي كانت تجري آنذاك في العاصمة النيجيرية ابوجا، باستثناء ما ندر بوصفهم أعضاء في وفدي الحكومة والمتمردين. وقلقاً منهم لعدم تمثيل الحكومة لمصالحهم، ولوعيهم المتزايد من أن المجتمعات الرعوية لا تستطيع العيش من دون المجموعات المزارعية لأنها تعمل على تمكين الأسواق الريفية وتقديم خدمات الدعم لمسار هجرة الحيوانات، فقد حاول وفد من عشرة أشخاص الانضمام الى المحادثات في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، لكنه جرى ابعاده[٦٣]. وحذر الوفد من ان العرب سيرفضون أي اتفاق لا «يشترك فيه جميع المواطنين في دارفور، لا سيما أولئك الذين عانوا كثيرا من المتمردين» (NPDF، ٢٠٠٥).

توقيع اتفاق سلام دارفور في أبوجا بتاريخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ أكد شكوك العرب من أن الحكومة سوف تضحي بهم لضمان بقاء نظامها السياسي. الزم الاتفاق الخرطوم ليس فقط بـ«تحييد ونزع سلاح الجنجويد/ الميليشيات المسلحة» باعتبار ذلك خطوة أولى نحو السلام، بل بقبول ٥ آلاف من المتمردين في الجيش النظامي أيضاً، ومنهم برتب ضباط مع اعطاء تدريب خاص (لكن غير محدد) لـ٣ آلاف آخرين (اتفاق سلام دارفور، ٢٠٠٦). وأصبح ميني ميناوي بسنه التي لا تتعدى الـ٣٤ سنة والوحيد من بين المتمردين ممن وقع اتفاق دارفور للسلام، كبير مساعدي الرئيس.

تقع مسألة ملكية الأرض في صميم الصراع المستمر، وبخصوص هذا الأمر اعتبر اتفاق دارفور للسلام مجحفاً بحق الرعاة. لقد اقر الاتفاق بنظام الملكية القبلية للأرض، وهو نظام كانت قبيلة الابالة التي ليست لها اراض شغوفة لإصلاحه، مفضلة قانوناً حديثاً يعزز مكاسبهم التي جنوها من الحرب ويمنحها مدخلاً قانونياً للمراعي والأراضي الزراعية. وورد ذكر الرعي في فقرة واحدة

فقط من وثيقة الاتفاق ذات الـ٩٩ صفحة، مع إشارة عابرة إلى «أهمية مشكلة» المنافسة على الكلأ والماء. لقد نظر إلى هجرة البدو الرحل عبر المنظار الأمني وما كان ثمة اعتراف بالحاجة إلى التنمية والخدمات على طول مسارات الهجرة التي حددت في العقود السابقة قبل أن يقوم الجفاف والتصحر والصراع وحركة السكان بتغيير خريطة الموارد بدارفور.

شرعت الإبالة تتحدث عن «خيانة»، وادعى البعض بأنه بسبب خسائرها المتمثلة بقطعان الماشية وطرق الهجرة والتجارة، فإنهم عانوا أكثر من المشردين داخليا الذين كانوا يتلقون مساعدات دولية في المخيمات. أما الهجرة إلى الشمال فقد أعاقها حضور المتمردين، وخاصة في ممر الفاشر – نيالا وقطع الطرق الشمالية الغربية المتجهة إلى ليبيا ومصر. وحدد موقع قطعان الماشية بمناطق صغيرة المساحة نسبيا، واستحالت الصراعات على المراعي إلى اشتباكات دموية بين البدو أنفسهم وبينهم وبين المزارعين[٦٤].

وقال محمد السعيد من منظمة مسار غير الحكومية البدوية "عندما يكون هناك سلام تتجاهل الحكومة الجنجويد»[٦٥].

وشرع اثنان هما من أقوى قادة حرس الحدود – المحاميدي موسى هلال في ولاية شمال دارفور، وحميتي رجل الماهرية القوي الذي بدأ بالظهور آنذاك في ولاية جنوب دارفور – في التحوط برهاناتهما، ودخلا في محادثات سرية مع حركة العدل والمساواة عبر وسطاء، على أمل، ربما، أن ينقذهما تحالف مع ضحاياهما من المحكمة الجنائية الدولية (انظر إطار ٥). وفي شهر آذار/ مارس ٢٠٠٦ وقع حميتي اتفاق عدم اعتداء متبادل مع حركة العدل والمساواة. وبعد ذلك بشهرين، وبالتحديد بعد ١٥ يوماً من التوقيع على اتفاق السلام في دارفور، فعل موسى هلال الشيء ذاته[٦٦]. وقال مسؤول بحركة العدل والمساواة «كان هلال في موقف سيء لان الحكومة لا تقوى على تقديم الدعم له مباشرة». لكنه كان سيء السمعة إلى حد بالغ.

وبتعثر دعم الحكومة لهلال وبتعرض علاقته مع الخرطوم إلى انتقاد جلبه الذميمة إلى الرزيقات الشمالية من دون فوائد دائمة، بدأ افراد القوات شبه العسكرية بالفرار. واتهم العديد منهم قادتهَم بالفساد في احتكار الوظائف العسكرية والمزايا (يونغ وآخرون، ٢٠٠٩، ص٧٨). وافتقر المنشقون، لعدم دون برنامج سياسي واضح، إلى التماسك والقدرة على التنظيم لتشكيل جبهة مشتركة. وانغمر البعض منهم في جماعات المرتزقة، يعرضون خدماتهم لمن يدفع ثمناً أعلى و/أو المشاركة في أعمال قطاع الطرق. والبعض الآخر أقام تحالفات مع المتمردين، وهذه في الغالب استراتيجية قصيرة المدى لاكتساب تنازلات أو موارد من الحكومة أكثر من كونها قائمة على قناعة سياسية؛ وآخرون دخلوا في مجموعات مسلحة شكلها ناشطون سياسيون للمطالبة بتمثيل مستقل للعرب في أي محادثات سلام جديدة.

إطار ٥ اتفاقات الميليشيات – المتمردين

بدءاً من النصف الثاني لسنة ٢٠٠٥، قامت الميليشيات والجماعات شبه العسكرية المحلية، بما في ذلك حرس الحدود، إزاء تصاعد القلق من عملية أبوجا، باستكشاف إمكانية عقد اتفاقات مع الجماعات المتمردة، لادراكها أن استمرار الصراع لا يأتي إلا بمزيد من الدمار. تراوحت الاتفاقات المعقودة بين تحالفات عسكرية مع جيش تحرير السودان ومواثيق عدم اعتداء مع حركة العدل والمساواة، وشملت ما يلي:

بين جيش تحرير السودان لعبد الواحد و:

- الرزيقات من الضعين بقيادة علي أردالة والعمدة عبد الله حسن. وقعت في وادي تورو في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٥، لما حوصرت نحو ٣٥ ألف رأس من إبل الرزيقات بين الضعين ونيالا.٦٧ ارسى الاتفاق سوقاً مشتركة للمزارعين والبدو الرحل، والسماح بهجرة موسم الأمطار إلى جبل مرة لأول مرة بعد ثلاث سنوات.٦٨
- ميليشيا المحاميد والماهرية بزعامة النورعمر وحسن حمودة وجبريل ساغا. الاتفاق مكّن سوقاً ثانياً مشتركاً. وقع الاتفاق سابنغا بجبل مرة في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
- ميليشيا المحاميد والماهرية بأمرة علي أبنديغات الذي كان سابقا تحت أمرة موسى هلال. كانت الميليشيا في البدء تتكون من ٥٠ رجلا بإبلهم وبأسلحة صغيرة وقذائف صاروخية (ار بي جي) ثم نمت بحلول سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٥٠ رجلاً، واندمجت اندماجاً كاملاً في جيش تحرير السودان سعياً منها لتحيق مطالبها بتوفير الأمن والخدمات للبدو الرحل، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وكلف العرب، القاطنون بالجنوب الغربي لغولدو قرب نرتتي، بحماية الجهة الجنوبية الغربية لجبل مرة.٦٩
- دوغلو محمد حمدان، «حميتي». وقع الاتفاق بعد اسابيع من مفاوضات بدأت بتاريخ ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، بعد شهر من وفاة دغيرشو. نص الاتفاق على تعزيز الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة الطرفين، وعدم إعاقة وصول السلع والخدمات الإنسانية إلى المدنيين، والعمل على منع الهجمات على المدنيين والعاملين الأمميين، والالتزام بالعمل من أجل الوحدة السياسية والعسكرية. قال حميتي أن عبد الواحد طلب أسلحة، لكنه رفض ذلك.٧٠

بين حركة العدل والمساواة و:

- حميتي وبدر الدين عباس النور أتو. اتفاق عدم الاعتداء المتبادل، وقع في أبيشي التشادية بتاريخ ٢٣ آذار/ مارس ٢٠٠٦.
- موسى هلال. اتفاق عدم اعتداء وقع في أدري بتشاد بتاريخ ٢٠ ايار/مايو ٢٠٠٦ بعد ستة أشهر من المفاوضات التي جرت إلى حد كبير عن طريق محمد حسن هلال، وهو شقيق موسى هلال، وهو محام يعمل في منطقة الخليج، وجبريل شقيق رئيس حركة العدل والمساواة خليل ابراهيم الذي كان مستقراً في السابق في الخليج. يقال إنهما التقيا مرتين في ولاية غرب دارفور. وأبانت مصادر حركة العدل والمساواة القريبة من المفاوضات ان موسى هلال شكا من ان الحكومة ما كانت تدعم المطالب العربية بحقوق الأراضي[٧١].

المجموعة العربية المتمردة الاولى هي جيش القوات الشعبية (PFA)[٧٢] لصلاح محمد عبد الرحمن «أبو ثورة»، وهو يساري مخضرم من عشيرة الشاطية التي يتبع لها حميد موسى كاشا، وقد تلقت دعماً قليلاً في الداخل وليس لها راع خارجي – لديها مركبة واحدة اعطاها الرئيس ديبي شخصياً لأبي ثورة[٧٣]. اتصل عبد الواحد بأبي ثورة في سنة ٢٠٠١ مخبراً اياه «نحن نقوم بثورة لكل الدارفوريين»، ووعدته فصائل عدة من جيش تحرير السودان بمنحه أسلحة بعد إعلانه عن قيام حركته في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (جيش القوات الشعبية، ٢٠٠٦). لكنها لم تفي بوعودها، وسرعان ما اقترن اتباعه، الذين هم من قوات الدفاع الشعبي وحرس الحدود من أصيالة الكائنة إلى الغرب من الضعين، بسرقة السيارات والهجوم على الشرطة ومواقع الجيش للاعتياش.

تشكلت المجموعة الثانية في منتصف سنة ٢٠٠٧ – الجبهة المتحدة للقوات الثورية ليوسف ياسين، كانت في البداية ضمن جيش القوات الشعبية لأبي ثورة – وأكتسبت تأييداً أكبر وأقامت لنفسها منبراً سياسياً ومن ذلك تمثيل العرب في الدوائر الانتخابية بما يتناسب مع وزنها العددي؛ التمسك بالحياد بما يتصل بالأعمال الإنسانية؛ فتح كل طرق هجرة الحيوانات باتخاذ تدابير لتأمين السلامة على امتداد هذه الطرق؛ وإنشاء صندوق خاص لإعادة إعمار وتنمية المناطق البدوية. وأعطى موسى هلال في لقاء جمعه بالشيخ ياسين يوسف في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، ضماناً على أنه لن يهاجم زملاءه العرب[٧٤]. وقال يوسف من عشيرة عريقات ببلدة كتم الحاصل على ليسانس في الاقتصاد من جامعة جوبا، ان العلاقات بين هلال والحكومة «سيئة». وجاء اسم هلال على رأس قائمة بزعماء «الجنجويد» وضعتها وزارة الخارجية الامريكية، وكانت «الخشية» تعتوره من الحكومة، خوفاً من أن ترمي به في شباك المحكمة الجنائية الدولية.

لقد قسمت القوات شبه العسكرية التابعة لموسى هلال، باعادة تنظيم مستريا تحت أمرة قائد جديد من الاستخبارات العسكرية، العقيد صلاح مصطفى[٧٥]، إلى ميليشيات قبلية منفصلة، لكل منها معسكرها ودُفع لقادتها من قيادة الجيش في الفاشر مباشرة. وتحركت التاما، مثلما أفيد، إلى لاوت، والقمر إلى أم شليل بالقرب من كبكابية[٧٦]. ودغيرشو، الذي أنشأ علاقة مباشرة مع رئيس المخابرات العسكرية عواد بن عوف بعد سفره للخرطوم اشتكاءً من التمييز الذي تلقاه الماهرية في مستريا، سُمح له بلواء منفصل في بلدة مليط، بالقرب من قرية ساغا الكائنة جنوبي غربي مستريا[٧٧]. تكون اللواء أساسا من الماهرية، مدرجاً في صفوفه بقارة من عشائر هوتيا وترجم وطلبة وسلامات التي تسكن في جبل مرة وحوله[٧٨].

وأتهم بعض زعماء المحاميد، في أحاديث خاصة، الحكومة بالسعي لإضعاف هلال عن طريق تحويل الموارد إلى الماهرية. وتكهن البعض الآخر بأن الخرطوم تحاول ببساطة بحكم عيون المحكمة الجنائية الدولية المصوبة تجاهها، ابعاد الضوء عن عملائها. واحرزت الأطروحة الأولى تقدماً في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لما استدعي حميتي الى الخرطوم لعقد اجتماعين مع الرئيس البشير

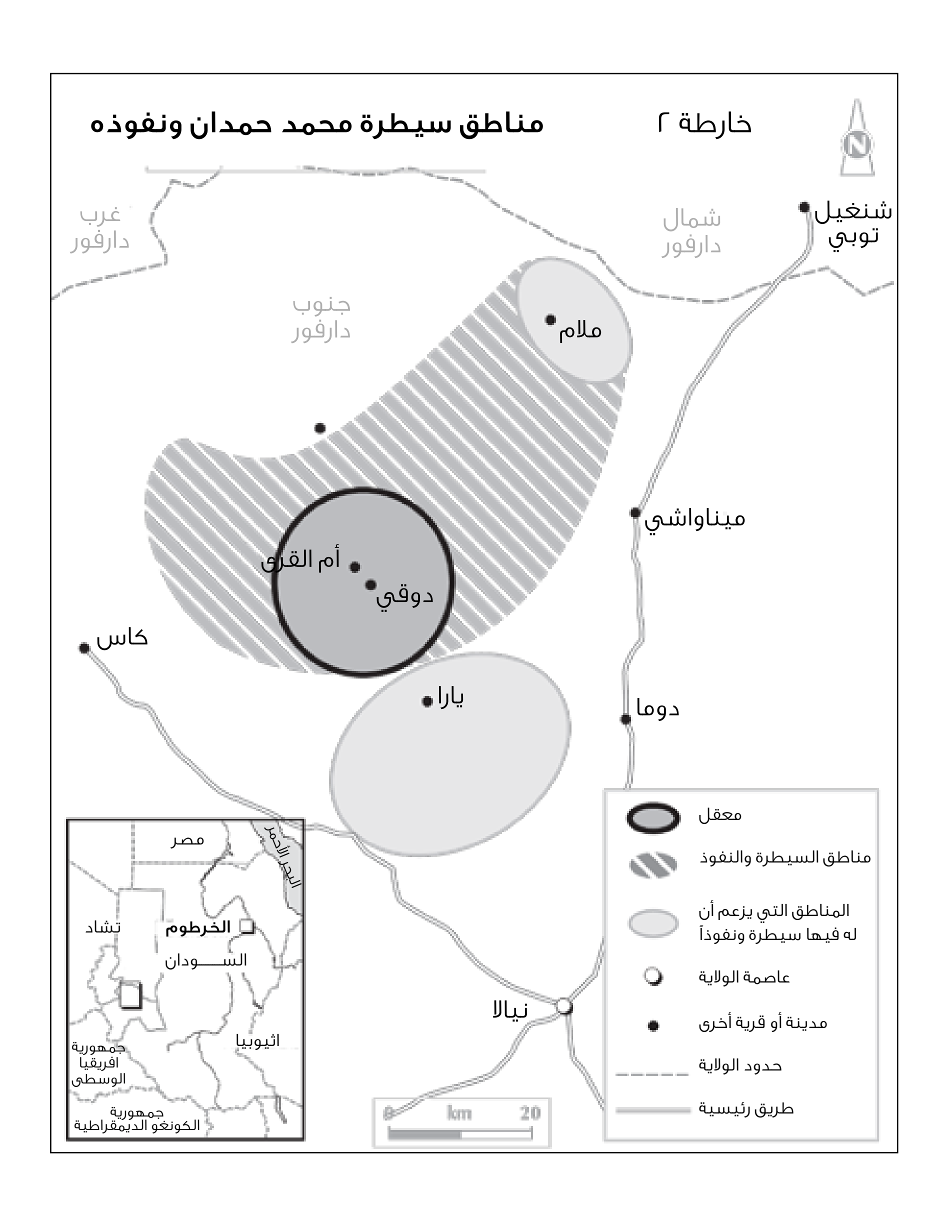
ووزير الدفاع السوداني عبد الرحيم محمد حسين. وعرض عليه البشير، على غير ادراك منه، كما يبدو، باتفاق حميتي مع حركة العدل والمساواة، أسلحة وسيارات لإيقاف هجوم المتمردين في ولاية شمال دارفور (البقير، ٢٠٤)[٧٩]. قبل حميتي ذلك وانتقل شمالاً، إذ جمع بين أعمال الحكومة وأعماله الخاصة – فطارد في شمال دارفور قائد الزغاوة الذي سرق إبله في سنة ٢٠٠٣.

وارتفعت حدة التوتر بين المحاميد والماهرية في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ لما قتل دغيرشو في حفل زفاف بعد أيام قليلة من قيام رجاله باعتقال ١٢ من رجالات موسى هلال بالقرب من غولو[٨٠]. أبت الماهرية الدية، رافضة المزاعم بأن قتل دغيرشو كان سهواً، باطلاق اعيرة نارية احتفالية، مطالبين بحياة موسى هلال. وعلى حين ارسل أعيان الماهرية النساء والأطفال الى بر الامان في كتم، انتقل حميتي صوب الشمال إلى مليط وهدد باقتياد لواء دغيرشو إلى المتمردين في جبل مرة الا اذا اعطت الخرطوم ٥٠٠ من رجاله رواتب جيش، ودفعت تعويضات لأسر الذين سقطوا صرعى في القتال، واعطاء الماهرية النظارة والمحلية – وهي الوحدة الأساسية في الحكومة المحلية. أبى موسى هلال وساطة الحكومة. وطوق مجمعه بمتراس من سيارات تويوتا لاندكروزر وأرجع وفداً حكومياً على مستوى رفيع ضم صافي النور وعثمان كبر[٨١].

وسوي، مثلما يبدو، الخلاف في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧ لما اقسم موسى هلال على القرآن إنه ليس لديه ضلع في وفاة دغيرشو ووعدت الخرطوم بتقديم ٥٠ مركبة و٥٠٠ ألف دولار للماهرية. واشتدت من جديد، في الشهر ذاته، مخاوف العرب من وقوع خيانة حين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرتيها الأوليين باعتقال اثنين – أحدهما زعيم ميليشياعلي كشيب. وفشلت الخرطوم، في تلك الحال، في الوفاء بوعودها لتقديم الدعم، ممهدة بذلك الطريق لأعظم تحد لسلطتها في دارفور منذ بدء الحرب.

تمرد حميتي

شائعات بتمرد حميتي على الحكومة بدأت بالدوران في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٧، وتأكدت في شهر تشرين الأول/أكتوبر، عندما هدد رجاله باقتحام نيالا ما لم تدفع لهم رواتبهم المتأخرة منذ مدة طويلة. وأدعى حميتي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر بأنه أقام تحالفاً مع جماعة متمردة عربية جديدة، اسمها الجبهة الثورية السودانية (SRF)، بقيادة مهندس كمبيوتر يدعى أنور خاطر من اولاد عيد وهم فرع من المحاميد (فلينت ودي وال، ٢٠٠٨، ص ٢٦٠ – ٢٦١). وجاء في بيان باسم الجبهة الثورية السودانية حدد حميتي بوصفه «القائد الاعلى» وخاطر «الامين العام»، إن قصف الحكومة «العشوائي» لن يثني العرب من «مواصلة التمرد بغية استعادة حقوقنا»[٨٢].


خارطة ٢
مناطق سيطرة محمد حمدان ونفوذه
غرب
دارفور
شمال
دارفور
جنوب
دارفور
شنغيل
توبي
ملام
ميناواشي
أم القرى
دوقي
كاس
يارا
دوما
نيالا
مصر
البحر الأحمر
تشاد
الخرطوم
السودان
اثيوبيا
جمهورية
افريقيا
الوسطى
جمهورية
الكونغو الديمقراطية
0
km
20
معقل
مناطق السيطرة والنفوذ
المناطق التي يزعم أن
له فيها سيطرة ونفوذاً
عاصمة الولاية
مدينة أو قرية أخرى
حدود الولاية
طريق رئيسية

انشقاق حميتي ومعه ما لا يقل عن ٧٠ مركبة مسلحة تسليحا ثقيلا، أحدث أكبر تحول في التوازن العسكري في دارفور منذ بدء الصراع، كما أنه أدهش الخرطوم. لقد كانت عشيرة اولاد منصور من أوائل عملاء الحكومة عندما بدأ المتمردون بالتنظيم. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، هاجموا، بدعم من القصف الجوي، قرية كدنكير، وهي موطن أحد كبار أعيان قبيلة الفور ظل في منطقة خاضعة لسيطرة المتمردين في جبل مرة، وهو الشرتاي سليمان حسب اللّه. وما لبث أولاد منصور، بعد أربع سنوات، يشاركون في هجمات على جبل مرة مع وحدات الجيش والقوات الجوية (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ٢٠٠٧، فقرة ١٢).

قال حميتي الذي اطلق على حركته المتمردة قوات الوعد الصادق، إنه يقاتل من أجل تحقيق العدالة للعرب. وقال في لقاء معه في سنة ٢٠٠٩، إن السبب الرئيس لتمرده هو تعيين الزغاوي ميني ميناوي كبيراً لمستشاري الرئيس[٨٣]. وعلى النقيض من ذلك فإن العرب الذين قاتلوا مع الحكومة لم يتلقوا رواتبهم ولا تعويضات عن قتلاهم وجرحاهم في الحرب، كما لم تقدم لهم الخدمات الصحية أو البيطرية أو المدارس أو الماء، وأن طرق هجرة مواشيهم ما لبث المتمردون يوصدونها. كان تمرد حميتي معداً إعداداً جيداً وليس عفوياً: إذ أخبر حميتي الحكومة بأنه سيشارك في الهجوم على جيش تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في منطقة حسكنيتة، وعند تسلمه الوسائل اللوجستية للهجوم – «كميات كبيرة» من مركبات وأسلحة الثقيلة ومعدات اتصالات وأموال – أعلن تمرده.

هاجر أولاد منصور أحد أفخاذ الماهرية، وهم في الأصل من شمال دارفور، إلى جنوب دارفور في نهاية الثمانينات واستقروا في قرية دوقي للفور الكائنة شمالي غربي نيالا، وسموها أم القرى («أم جميع القرى»)، وهي احد أسماء مكة المكرمة. وشاهد زوار قاعدة حميتي بالقرب من ام القرى بعد تمرده كميات كبيرة من بنادق كلاشنيكوف وبنادق قنص وقاذفات قنابل يدوية (ار بي جي) ومركبات من طراز لاند كروزر تعلوها مدافع رشاشة ومدافع مضادة للدبابات وقاذفات صواريخ متعددة وصواريخ مضادة للطائرات ومدافع هاون، وبنادق عديمة الارتداد بعيار ١٠٥ ملم. وللجماعة جهاز تلفون ثريا وأجهزة راديو محمولة باليد لم تشاهد من قبل لدى مجموعات المتمردين العاملة في دارفور.

كان تمرد حميتي هو الأعظم ، لكنه ليس المشكلة الوحيدة التي جابهتها الحكومة. فعلى عموم دارفور في سنة ٢٠٠٧، حل محل الفرار التدريجي صوب المتمردين الذي بدأ في سنة ٢٠٠٥ حركات أعداد أكبر من القوات شبه العسكرية اطلقوا على أنفسهم اسم «الجندي المظلوم». ومع أن الاسم أحال بادئ ذي بدء إلى ميليشيا غير ذات ولاء مؤكد في جنوب دارفور، إلا انه أصبح اسماً التقطته جميع المجموعات المتمردة مع تصاعد زخم التمرد العربي. وكانت أولى مناطق عمليات الجندي الرئيسية كبكابية وزالنجي، وسرعان ما انتشرت إلى أجزاء أخرى من شمال وغرب دارفور.

أسلحتهم كانت من نوع الأسلحة الصغيرة. ومع ازدياد عددهم زادت حاجتهم الى الذخائر فقاموا بالهجوم على قوافل الحكومة ومراكز الشرطة. وما حاول وسطاء السلام اشراك المتمردين، وعاد الكثير منهم لما عالجت الحكومة مظالمهم المالية – لكن سيبقون هكذا طالما تقوم الحكومة بمعالجة مظالمهم فقط.

وشنت الجندي في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ سلسلة من الهجمات ضد قوافل الحكومة وقوات الامن في منطقة زالنجي. وشعرت الحكومة بانها معرضة لتهديد شديد فسحبت جميع مفارز الشرطة والجيش من المناطق الريفية وأسندت إليهم مهمة الدفاع عن زالنجي. كما اخذت رواتب الجيش التي كانت تنقل سابقا برياً، ترسل الآن جواً[٨٤].

يشار إلى أن العديد من متمردي الجندي جندوا في سنة ٢٠٠٦، بعد قرار مجلس الامن ١٧٠٦ الذي خول بنشر أكثر من ٢٠ ألفاً من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان (AMIS) التي انهكتها الضغوط[٨٥]. بادئ ذي بدء عارضت الحكومة نشر قوات للامم المتحدة خوفا من أن تكون بمثابة قوات شرطة للمحكمة الجنائية الدولية، وأعدت الاستخبارات العسكرية، مثلما أفيد، خطة لمواجهتها من خلال زيادة تجنيد الميليشيات القبلية، بمن في ذلك بني هلبة. ومثلما كان عليه الحال في سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤، فقد كان الخوف والإغراءات أداتي التجنيد: إذ أدعى مسؤولون حكوميون، من جهة، بان القوات الدولية ستحّمل كل العرب مسؤولية الفظائع التي ارتكبت؛ ووعدوا، من جهة أخرى، بني هلبة، كما أفيد، بتحقيق تنمية اجتماعية والتنقيب عن النفط (المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، ٢٠٠٧، ص ٣).

وبحلول سنة ٢٠٠٧ كان بني هلبة قد انضموا إلى الجندي[٨٦]. ومن هنا كانت التمردات واسعة النطاق وكذلك التفتت، ولهذا عبر المبعوث الخاص للامم المتحدة، يان إلياسون، في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، قائلاً إن «الجنجويد» ما عادوا مجموعة يمكن تمييزها (رويترز، ٢٠٠٧).

العودة إلى الحظيرة

في مطلع سنة ٢٠٠٨ عاد حميتي إلى حظيرة الحكومة بعدما لم يجد راعياً بديلاً. لقد رفضته ليبيا وتشاد والامم المتحدة والولايات المتحدة، كما أن محاولاته للانضمام الى القوات الجبهة الثورية السودانية صدّها أنور خاطر، الأمر الذي عجل من وقوع انقسام في حركة خاطر. فاتح حميتي أيضا جيش تحرير السودان، لكنه لم يجد، كما قال، تفكيراً استراتيجياً – «مصلحة ذاتية» فقط وافتقار إلى قيادة. على الرغم من انه وقّع مذكرة تفاهم مع المتمردين في جبل مرة، إلا أن المركبات العربية كانت عرضة، كما قال، للهجوم على الطرق المحاذية للجبل. لقد أقام «في الصحراء» ستة أشهر، داعماً ٤ آلاف رجل بدؤوا في العودة تدريجيا الى أسرهم، من غير أن يقوم بثنيهم عن فعل ذلك، إذ أصبحت عزلتهم وانعدام التأييد واضحاً[٨٧].

ولما نفدت أمواله، قال حميتي انه كان لديه خياران: إعادة الانضمام للحكومة، أو أن يصبح «جنجويد» – وهي بلغة العرب تعني لصاً.

ما زال الغموض يكتنف دقة شروط الصفقة التي أرجعت الخرطوم بموجبها حميتي. لقد طالب حميتي، كما ذكرت تقارير غير مؤكدة، فضلاً عن تنمية منطقة ام القرى، برتبة فريق في الجيش لنفسه والنظارة لعمه دوغلو جمعة ومنصب مفوض لشقيقه عبد الرحيم حمدان دوغلو ومبلغ نقدي مقداره مليار جنيه سوداني (٤٤٠ ألف دولار) لنفسه، ونصف هذا المبلغ مرة أخرى لأخيه، لتعويض المقاتلين وأسرهم في الظاهر. مخبرو الامم المتحدة قالوا إن ٣ آلاف من رجاله أدرجوا في الجيش النظامي برواتب الجيش، ووعد ٢٠٠– ٣٠٠ منهم باخضاعهم لتدريب الضباط. وقال زملاء له إن للاتفاق مكونين رئيسيين – «المال والسلاح» بما في ذلك قذائف صاروخية وبنادق رشاشة. وكانت الرزمة الكاملة مشروطة بإعادة أربع قطع أسلحة ثقيلة كانت قد اعطيت لهم قبل الهجوم على حسكنيتة – قطعتان من قاذفات الصواريخ المتعددة ومدفعان مضادان للطائرات من طراز زو – ٢٣[٨٨].

اعترف حميتي بإعادة قطع الأسلحة الأربع، قائلا ان هذا هو «النظام»: تتلقى الميليشيات أسلحة ثقيلة قبل الهجوم وتعيدها بعده. لقد نفى انه طلب مالاً ورتبة عالية في الجيش، قائلاً انه لا يمكنه توقع نجوم الجنرال على كتفه وهو في الثلاثينات من عمره. وأضاف أنه عين بوصفه «المنسق بين القبائل العربية والحكومة – مثل موسى هلال». وادعى أن كل ما طلبه هو التنمية، والحكومة وعدت بالمدارس والمياه، ولكن ليس الكهرباء، وبدأت تقوم بالتسليم.

وحالياً يعتبر حميتي، مع خضوع موسى هلال، كما أفيد، لرقابة مشددة من جانب الاستخبارات العسكرية واعتباره «غير موثوق»[٨٩]، أحد اقوى الزعماء شبه العسكريين في دارفور، والماهرية اضحت منظمة بشكل متزايد، إذ أن لديهم باعترافهم معسكرات في دامرة غرير. ويمارس زعماء الماهرية الضغط على حميتي، بعدما ابصروا الاستفادة القليلة من الاتفاق بين موسى هلال والحكومة، بحيث أن شروطه لا يعرفها سوى هلال وصافي النور، لمغادرة ولاية جنوب دارفور والعودة إلى شمال دارفور– لمساعدة القبيلة على إنفاذ مطالبتها بأنها «مالكة الأرض» في منطقة واسعة تمتد شمالاً حتى الحدود الليبية[٩٠].

وعبر أحد أعيان الماهرية في شمال دارفور عن ذلك بالقول إن «بوسع حميتي في شمال دارفور الحصول على ١٠٠ نقطة مثلما هو الحال في أم القرى. سيتبعه جميع أبناء الماهرية».

٤. «لا سيطرة للحكومة على القبائل العربية» [٩١]

الصراع العربي الداخلي

لعل اسم حميتي لم يحظ بصدى على الصعيد الدولي آنذاك، بيد أن هجومه في ولاية شمال دارفور في سنة ٢٠٠٦ كان دليلاً واضحاً على العلاقة المتغيرة بين الحكومة والميليشيات التي كانت قد سلحتها. قاتل حميتي في ولاية شمال دارفور، بعيدا عن أرضه، لأسباب خاصة به، وكان هو القوة الدافعة رغم حضور الاستخبارات العسكرية وضباط الجيش. وأخبرَ حميتي الأهالي في قرية وكيم، إحدى المحطات الرئيسية لسقي الإبل في الصحراء الشمالية قائلاً:«أبحث عن ٧٧ عربياً وجمالاً. هل هم أحياء أم موتى؟ يجب عليكم الرد، أستطيع مساعدتكم إن قمتم بإخباري». لقد اعيد تجهيز رجاله عن طريق طائرة مروحية سلمتهم الأسلحة والذخائر والسجائر. ولما لم يعثر على أثر لإبله، قام بطلب غارات جوية قائلا: «أنا في قرية وكيم، لم أجد القائد (الملام على سرقته الحيوانات). لقد قبضت على بعض المدنيين وسألتهم عن جيش تحرير السودان. لم يخبروني بأي شيء. تقدم ليبيا الدعم لهؤلاء الناس. أرسل طائرات غدا»![٩٢]. وقال جندي لأحد الأهالي معتذرا: «هذا ليس من شأننا، إنه شأن الجنجويد»[٩٣].

حذر المبعوث الخاص للامم المتحدة يان برونك بشكل مبكر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن، من «أن الحكومة لا تسيطر على قواتها بالكامل». وبحلول سنة ٢٠٠٦ خرجت معظم الميليشيات عن نطاق سيطرة الحكومة – إلا عندما كان يناسبها. وخلص العرب، على ما يبدو، بعد ما كانوا يتوقعون مكافآت (لم تدفع لهم اطلاقاً)– مثل الأرض ورواتب وفرص عمل ومراتب في الجيش، وبعدما شاهدوا إقدام الحكومة على تقديم كل التنازلات للمتمردين في أبوجا، ولقبيلة ميناوي على وجه الخصوص، إلى أن السبيل الوحيد للحصول على صفقة فضلى، هو القيام بفعل ذلك بأنفسهم. وشرعت قبيلتا الإبالة والبقارة، على ضوء سيطرة المتمردين على مساحات شاسعة من دارفور قاطعين طرق هجرة الماشية واحتجازهم للرعاة وقطعانهم، قتال بعضهما بعضا من أجل – من بين أمور أخرى– السيطرة على الأراضي التي انتزعت من المزارعين المستقرين[٩٤]. وقد شجعت إستراتيجية إعطاء التمثيل الإداري وتخصيص محليات جديدة لابتياع الولاء القبلي، سلب الأرض من قبل قبائل صغرى، فحالما أصابوا مشيخة شاءوا داراً (تاكانا، ٢٠٠٨).

على الرغم من استمرار سرد «الإبادة الجماعية» لسنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤ في كثير من وسائل الإعلام الغربية واللوبي الأميركي الناشط، فإن نحو ثلث الوفيات الناتجة عن أحداث العنف في سنة ٢٠٠٨ وأوائل سنة ٢٠٠٩ نجمت عن الاشتباكات العربية الداخلية على في العادة.

لم يكن الصراع بين القبائل العربية شيئاً جديداً، إذ دارت حتى منتصف الثمانينات معظم حروب دارفور بين العرب بشكل رئيسي. الجديد في الأمر هو حدتها، إذ يتطور حدث صغير الشأن، نظراً لتسلح العديد من المجتمعات تسلحاً ثقيلاً ولتدربها تدريبا جيدا، واستخدامها الممتلكات الحكومية بما في ذلك المركبات والأسلحة الصغيرة، بسرعة إلى معارك ضارية بدت فيها الحكومة «طرفاً ثالثاً»[٩٦]. تميل منظمات حقوق الإنسان والناشطين إلى القاء اللوم على إستراتيجية الحكومة المتمثلة "بالفوضى المصممة"، وتتهم الحكومة بتشجيعها القتال، ومن ذلك استخدام السلاح[٩٧]. ويخالفهم في ذلك قادة كبار من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. قال العقيد جيمس اولاديبو قائد بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في ولاية جنوب دارفور: «إن الحكومة لم تعد تسلح الجنجويد» بينما كان القتال يحتدم بين قبيلتي ترجم الزراعية – الرعوية والماهرية البدوية.

انطلقت الحرب بين قبيلتي ترجم والماهرية، أولى الحروب العربية الداخلية وأكثرها عنفاً، في شهر كانون الثاني/ يناير٢٠٠٧ عندما هاجمت قبيلةُ الإبالة ومن ضمنها قوات حرس الحدود التابعة لحميتي قبيلةَ ترجم في وادي بلبل[٩٨]. مخبرون في الأمم المتحدة قالوا في البداية إن «سلبية» الحكومة دلت على وجود إستراتيجية تتمثل ب»إبقاء النزاع مستمراً حتى لو كانت قادرة على ايقافه". ولكن تقييماً لاحقاً خلص إلى عجز الحكومة عن وقف القتال، الذي اندلع على بعد ١٥ كيلومتراً من نيالا. وقال إن الدعم الذي تلقته الميليشيات كان قبلياً في المقام الأول. وكان ثمن بقرة، على حد قول أحد مخبري قبيلة الماهرية، يوازي ثمن بندقية من طراز ايه كيه – ٤٧، وسعر الجمل يوازي سعر رشاشتين.

قال محلل في الأمم المتحدة: "إن الحكومة لا تدعم أياً من الجانبين"، وأضاف:
استخدمت الحكومة مروحيات حربية في محاولة لوقف النزاع، غير انها فشلت. حاولت الفصل بين الجانبين ثلاث مرات، لكن من غير أن يحالفها النجاح. كان موقف الجيش» لِمَ الموت في نزاع بين مجموعتين عربيتين؟" لقد بذلت الحكومة في ولاية جنوب دارفور موارد هائلة وكثيراً من الوقت لتسهيل المصالحة. كانت جنوب دارفور بكاملها منطقة غير آمنة، وما كانت الحكومة تخشى شيئاً قدر خشيتها من انضمام قبائل أخرى إلى النزاع.

وعلى حين امتد القتال إلى قبائل أخرى بسبب النزاع على الأراضي، منها قبائل سلامات وبني هلبة وفلاتا والهبانية، فإن الموالين للحكومة ممن تولوا مناصب عليا في ٢٠٠٣– ٢٠٠٤، بمن فيهم الحاكم والجنرال السابق آدم حامد والجنرال صافي النور، وعبد الحميد موسى كاشا، وعبد اللّه مسار، وهو حاكم سابق لولاية نهر النيل ومستشار الرئيس البشير، أبانوا بأنهم أقل شعبية ونفوذاً مما كانوا عليه سابقا (المجموعة الدولية لمعالجة الازمات، ٢٠٠٧، ص ٤).

اقتصرت سلطة الحكومة في دارفور على المدن – بل حتى هناك كانت عرضة للتهديد. ففي ولاية

غرب دارفور سنة ٢٠٠٧، جالت قوات شبه عسكرية ساخطة عبر منطقة الجنينة من دون اعتراض، مطلقةً النار في الهواء بحيث ظن الأهالي أن ذلك كان غزواً. وفي بلدة الطويلة بولاية شمال دارفور في سنة ٢٠٠٨، قال قائد في حرس الحدود لقائد جيش كان قد أمر بوضع حد للهجمات على المشردين داخلياً: «يمكننا حل هذه المشكلة برصاصة واحدة!». كما هدد رجال الميليشيا الغاضبون في الفاشر بنهب المصارف وسوق المدينة إذا لم تدفع الرواتب. وبعد سنة من ذلك، في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩، تفاقمت محاولة لمنع عضو في شرطة الاحتياط المركزية من إدخال نساء إلى حديقة البلدة بعد حلول الظلام، حين كانت الأبواب مغلقة، إلى ثلاثة أيام من الاحتجاجات والاشتباكات المتقطعة مع القوات المسلحة السودانية، مخلفة قتيلين وثلاثة جرحى.

وقال محلل آخر: "لا يسع الحكومة ممارسة القيادة والسيطرة على الميليشيات إلا بشكل محدود، فالسيطرة التي مارستها الحكومة كانت على أشدها خلال فترات الهجمات العسكرية الحكومية، التي وسعت خلالها الحكومة التمويل تسليحاً ورواتباً. وبزوال هذا التمويل تهن قدرة الحكومة على السيطرة على هذه القوات بشكل كبير»[١٠٠].

وفي خارج المدن كان على وحدات الجيش التفاوض مع الميليشيات القبلية والجماعات المتمردة من أجل المرورعبر الريف الذي تسيطر عليه. وباتت السيطرة على الأراضي بقوة السلاح في هذا المناخ من انعدام الأمن العام أمراً ينطوي على أهمية أكبر من أي وقت مضى، خصوصا للبدو الرحل الذين يحتاجون إلى المياه والمراعي. بيد أنه شاعت في أجزاء عديدة من دارفور اتفاقات محلية بين العرب وغير العرب. وحضرت المؤلفة في جبال عين سيرو اجتماعا بين المتمردين ورجال ميليشيات قبيلة أولاد راشد البدوية، الذين كانوا على شفير حافة النزاع في ٢٠٠٣– ٢٠٠٧.

قال أحد أعيان أولاد الراشد:

امدتنا الحكومة في سنة ٢٠٠٣ بالأسلحة وقالت «يجب أن تكونوا معنا لأن تورا بورا[١٠١] سيدفعون بكم خارجا ويقتلونكم. إنهم يريدون قتلكم. بعد ذلك سنقدّم لكم الأرض. والآن نرى أن ذلك لم يكن صحيحا؛ حياتنا القديمة أفضل. لا بد للكذب أن يتوقف يوما ما. تعلمنا الدرس. لا شيء مستحيلاً تحت الشمس. سكان دارفور يعرفون بعضهم بعضا، فإن جلسوا و تحدثوا مع بعض يسعهم تسوية المشكلة. إذا تبولت وطمرت ذلك في الرمال، فلن تشم رائحة كريهة؟ لا! لدينا أسلحة،الطرفان لديهما أسلحة، لكن منذ وافقنا على وقف القتال لم نطلق رصاصة واحدة قط. يجب أن نضع هذا خلفنا[١٠٢].

ووفقا لتحليلات الأمم المتحدة للأمن الغذائي، فإن مستوى تدمير المحاصيل قد انخفض كثيرا في موسم سنة ٢٠٠٨، ويرجع الفضل في ذلك إلى احترام الاتفاقات المحلية. فقد لاحظ العرب الرحل بأن معيشتهم تتوقف على إعادة إقامة نوع من التوازن، خاصة مع الفور، حتى يمكن إعادة فتح الأسواق والمرور عبر طرق الهجرة.

ضعف السيطرة

تجاهلت النداءات المتكررة التي تطالب الحكومة بنزع سلاح الجنجويد، بدءاً من مهلة الثلاثين يوما التي حددها مجلس الأمن الدولي في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٤، تعدد الميليشيات ودوافعها، وضخمت قدرة الخرطوم على السيطرة على عملائها، حتى لو أرادت ذلك[١٠٤]. لكن لما شكّل المتمردون تهديدا عسكريا، فمن الواضح أنها لم تكن تريد ذلك. فبعد اقامة احتفالات التسريح لمصلحة المراقبين الزوار كانت عملية توزيع جديدة للأسلحة تتلوها. ففي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ رفع فريق خبراء الأمم المتحدة تقريرا عن «اخفاق الحكومة في اتخاذ الخطوات المناسبة لنزع سلاح الجماعات المسلحة غير الحكومية في المناطق التي يمكنها القيام فيها بذلك، وخصوصا الجماعات المسلحة المرتبطة بالقبائل التي قامت في بعض الأحيان بعمليات عسكرية إلى جانب القوات الحكومية» (فريق خبراء الأمم المتحدة، ٢٠٠٦، فقرة ٨٥)[١٠٥].

ولكن قلق الحكومة طفق بالتصاعد لما بدأت الميليشيات العربية تُظهر بعض الاستقلال، وتفتح قنوات اتصال مع المتمردين. لقد حوت أحكام الترتيبات الأمنية لاتفاق دارفور للسلام آليات تفصيلية للسيطرة على الميليشيات، وخيض تفاوض عليها سطرا بسطر مع ممثل المسؤول الأمني للحكومة اللواء عصمت الزين. جوهر هذه الخطة تمثل بالحد التدريجي من تسلح الميليشيات وحركتها (اتفاق دارفور للسلام، ٢٠٠٦، فقرات ٣٠٥ – ٣١٧). بادئ ذي بدء القيام بمصادرة أسلحتها الثقيلة والأسلحة التي تشغلها طواقم بغية رصدها، ومن ثم تسليمها. ترسيم مناطق العمليات واخضاعها للقيود ضرورة. واقتصرت مصادرة الأسلحة الصغيرة على الرد على خرق هذه النظم، فالمبدأ كان إضفاء الشرعية على كل الذين حملوا الأسلحة بطريقة مسؤولة، واستخدامها بوصفها وسيلة لخفارة الذين رفضوا القيام بذلك، وادرجت جميع القوات شبه العسكرية في هذه الخطة التي ما نفذت قط، لكنها كانت مفيدة من حيث أنها كشفت عن المدى الذي تستعد فيه الحكومة على قطعه.

بعد وقت قصير من توقيع اتفاق دارفور للسلام – الذي كان مآله الفشل بسبب محدودية ما يلقاه من تأييد ضمن صفوف حركات التمرد – بدرت عن الخرطوم، كما يقول أعيان الإبالة، أول محاولة حقيقية لكبح جماح الميليشيات عن طريق جمع الأسلحة. قال مصدر مقرب من العملية «إن الحكومة أرسلت نحو ٣٠ ضابطاً من الخرطوم إلى كبكابية للتنسيق مع موسى هلال في إعادة تنظيم عمل الميليشيات، ودعوا جميع الميليشيات إلى لقاءات وتسجيل أسمائهم وبطاقاتهم، وغير ذلك، وقدموا حوافز مقابل التخلي عن الأسلحة. لكنهم رفضوا جميعا. النهب كان أكثر ربحاً. أما أولئك الذين أجبروا على التخلي عن أسلحتهم فقد انضموا إلى الجندي»[١٠٦].

جاهدت الخرطوم لاستعادة السيطرة على الميليشيات لدى انشقاقها، إذ نظمت في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وفقا لعدة مصادر في ولاية جنوب دارفور، سلسلة من الاجتماعات بين

زعماء القبائل ومبعوثي الحكومة بمن فيهم علي كشيب. إلا أنها «فشلت للأسف» بتعبير أحد المراقبين، في الوقت الذي كانت فيه القبائل العربية تحاول ازاحة صورة كونها «جنجويد». واتهم زعماء القبائل الحكومة بأنها لا تقترب منهم إلا عندما تحتاج إلى المقاتلين، وقالوا إنهم يفضلون التصرف على طريقتهم. قام موسى هلال وقادة الخرطوم ممن فقدوا المصداقية بتوزيع الأموال والمنافع، بيد أنه ما عادت لموسى هلال ذات السلطة غير المنازع عليها التي كانت له ذات مرة، حتى ضمن المحاميد – إذ ترددت شائعات على نطاق واسع بخصوص انضمامه إلى حزب المؤتمر الوطني وتحول بذلك، على حد تعبير أحد زعماء المحاميد المتمردين، من كونه قائداً يدافع عن النفس إلى «أضحوكة حكومية»[١٠٧] – وأطلق عقد صفقة مع حميتي شرارة زوبعة متضخمة.

كما حاولت الحكومة السيطرة على التمرد عن طريق وضع عملائها في أجهزة رسمية. وعملت جماعات حقوق الإنسان منذ انطلاق الحرب، على تأويل دمج «الجنجويد» في الجيش والشرطة وغيرهما من الأجهزة الأمنية على أنه محاولة ل«إخفائهم» رغم الرصد الدولي المكثف لجميع اعمال الحكومة في دارفور (انظر إطار ٢). بيد أن امتلاك بطاقات هوية عسكرية كان المطلب الرئيس لميليشيات المتمردين، يدعمهم في ذلك دعماً قوياً زعماء العشائر. أشترط ناظر قبيلة عريقات حمد عبد اللّه جبريل مطلبين من أجل السلام: احترام قوانين الأراضي العرفية التي تسمح للعرب بالعبور والرعي الآمنين، وبطاقات الهوية. ومثلما بين مسؤول في الأمم المتحدة قائلاً «بطاقات الهوية مهمة جداً بالنسبة للعرب كما هي البطاقات التموينية لبرنامج الأغذية العالمي للمشردين داخليا، فهي تعني الرواتب والحماية من المحكمة الجنائية الدولية»[١٠٨].

إطار ٦ **الإفلات من العقاب**

على الرغم من انتشار عمليات القتل والإعدام السريعة والاغتصاب وتدمير مئات القرى ونزوح أكثر من مليوني شخص، لم توجه السلطات السودانية أي تهم في أي محكمة لأي من الجرائم الكبيرة والبشعة المرتكبة في دارفور (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٧، ص ٤). وتعزز مناخ الإفلات من العقوبة هذا من خلال إدراج العناصر غير النظامية في الأمن والأجهزة العسكرية وقوات الشرطة.

لقد كانت تعقبُ الغارات وعمليات القتل في بعض الأحيان، قبل الهجوم على مطار الفاشر في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، اعتقالات عشوائية ومحاكمات سريعة تعقد في محاكم خاصة يفتقر فيها المعتقلون إلى معظم حقوق الدفاع. وبعد الهجوم جرت مداهمات وعمليات قتل ولكن، من دون أي استثناء تقريبا، لم يعتقل شخص على مدى سنتي ٢٠٠٣– ٢٠٠٤. قالت لجنة التحقيق المستقلة للأمم المتحدة إن الحكومة لم تكن قادرة على الاستشهاد إلا بقضية جزائية واحدة لرجل، كان على ما يبدو، وبناء على دافع شخصي منه، قد أحرق إحدى القرى، مما أسفر عن مقتل ٢٤ شخصا. وقالت اللجنة إن هناك عيوباً خطرة في النظام القضائي السوداني وإنه غير قادر على التصدي للانتهاكات في دارفور (لجنة تحقيق الأمم المتحدة الخاصة بدارفور،٢٠٠٥، فقرة ٤٥٠).

وفشلت المحاكم واللجان التي اقيمت لذلك الغرض بالتحقيق في الفظائع – التي تظهر غالبا بوصفها محاولات لصرف المبادرات الدولية غير المرحب بها – في محاكمة أولئك المتهمين بارتكاب الجرائم.

وبتاريخ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٤، بعد يوم واحد من توصية لجنة تقصي الحقائق التابعة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإنشاء لجنة دولية للتحقيق، نظرا "لفشل" النظام القضائي السوداني، شكّل الرئيس البشير لجنة داخلية سودانية «للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان على أيدي الجماعات المسلحة في ولايات دارفور». لم تذكر انتهاكات السلطات الحكومية أو الجيش بوصفها جزءا من الولاية، وخلصت اللجنة إلى عدم وجود جرائم ممنهجة أو واسعة النطاق (لجنة تحقيق الأمم المتحدة الخاصة بدارفور،٢٠٠٥، فقرة ٤٥٩ – ٤٦٢).

وأعلن رئيس القضاء جلال الدين محمد عثمان بتاريخ ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، بعد يوم واحد من إعلان المحكمة الجنائية الدولية بدئها التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، عن إنشاء المحكمة الجنائية الخاصة بشأن أحداث دارفور. وصرحت السلطات السودانية بوضوح بأن «المحكمة بديل» عن المحكمة الجنائية الدولية. وقال محللون مستقلون إن المحكمة «لم تف بالمعايير الدولية للاستقلال والحياد» (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٧، ص ٤). ولم يمتثل أمامها سوى عدد قليل من الأشخاص للمحاكمة بجرائم عادية، وليس لجرائم ضد الإنسانية (هيومان رايتس ووتش، ٢٠٠٦، ص ١٠).

وأعلن وزير العدل عبد الباسط سبدرات بتاريخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بعد ثلاثة أسابيع من إعلان المحكمة الجنائية الدولية سعيها للحصول على مذكرة توقيف بحق البشير، قيام لجنة التحقيق بجرائم دارفور (سودان تريبيون، ٢٠٠٨a). وقال المدعي العام نمر إبراهيم انه أعد لائحة مختصرة بأسماء ١٧٦ من المشتبه بهم وبأن لديه رجلين اثنين قيد الحجز. أحد المعتقلين يدعى علي كشيب، الآخر لم يكشف النقاب عن هويته. وقال نمر إنه يبدي «عناية فائقةً» بقضية المحكمة الجنائية الدولية ضد وزير الداخلية السابق، أحمد هارون، المتهم إلى جانب علي كشيب (سودان تريبيون، ٢٠٠٩a). وبعد شهر، قال وزير العدل إن المحاكمات في دارفور قد لا تكون ممكنة في ظل الظروف الراهنة (سودان تريبيون، ٢٠٠٩b).

مع بروز حميتي، تم استيعاب ٤٠٠ من قبيلة الماهرية في الشرطة الاحتياطية المركزية بعد التدريب في الفاشر. ودمج ٧٠٠ من الجندي ممن كانوا ينشطون على طول طريق كبكابية – الفاشر، في الجيش، وتسلموا أسلحة خفيفة ومدافع هاون، مع التعهد بإلحاق ١٣٠٠ آخرين بهم. ولكن محاولات استرضاء الجماعات شبه العسكرية هددت بنشوء مشاكل في المستقبل، إذ توعد أفراد الجندي الذي رفضهم الجيش على أساس اللياقة البدنية بارتكاب أعمال عنف، وفرضوا التراجع عن القرار. وأسفرت محاولات معاقبة المتمردين المعتادين على الإفلات من العقاب بنتائج عكسية (انظر إطار ٦). ففي ولاية جنوب دارفور في نهاية سنة ٢٠٠٧، توعَّد أفراد الجندي بمهاجمة سجن زالنجي لإطلاق سراح خمسة من زعماء القبائل المتهمين بدعم التمرد. وفي ولاية شمال دارفور، نفذت مجموعة من العرب والقمر وعيدها بالهجوم على سجن كبكابية لإطلاق سراح فرد من الجندي[١٠٩].

رغبة الحكومة في إعادة فرض السيطرة على عملائها كانت توئدها بشكل مستمر حاجة عسكرية قصيرة المدى، وخصوصا بعدما هجوم حركة العدل والمساواة، التي حصلت على دعم حصري من تشاد مقابل تأييدها لنظام ديبي المتزعزع، على الخرطوم في شهر أيار/مايو ٢٠٠٨. وأخبر مستشار الرئيس نافع علي نافع، الذي أصبح المسؤول الرسمي عن ملف دارفور في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بعد وفاة مجذوب آل خليفة، كبير مفاوضي الحكومة في أبوجا، مسؤولي الأمم المتحدة، إن حركة العدل والمساواة أقوى من القوات المسلحة السودانية في قدرتها على التحرك وتسليحها.

وأكد الوزراء السودانيون ضعف الجيش في لقاءات مع الدبلوماسيين الأجانب وطلبوا منهم مساعدتهم في تقويته، قائلين: «إننا لا نسيطر على الأرض. هذا هو السبب في أننا نقصفها من الجو»[١١٠]. رُدَّت طلبات الوزراء رغم الاقرار بمحنتهم نظرا لاتهام المحكمة الجنائية الدولية الرئيس البشير بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية، وتجريم جهاز الدولة بأكمله من قبل رئيس الادعاء لويس مورينو أوكامبو[١١١].

وفي شهر آب/أغسطس ٢٠٠٨، بعد ثلاثة أشهر من وصول حركة العدل والمساواة إلى مسافة ميل واحد من قصر الرئاسة مستخدمة أسلحة جديدة بما فيها مدافع الهاون والأسلحة المضادة للدبابات، بدأ مسؤولو التعبئة في الحكومة حملة تجنيد واسعة في العديد من أجزاء دارفور. وربط محللو الأمم المتحدة ما وصفوه بتجدد «التمويل وتسليح العديد من الميليشيات العربية» بشن هجمات عسكرية جديدة ضد المتمردين في الفترة بين شهري آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر[١١٢]. وزعم قادة التمرد العرب، من دون أدلة داعمة، بأن المجندين الجدد تلقوا سيارات جيب لاندكروزر، وأسلحة خفيفة وثقيلة، ووقوداً، وأموالاً و١٧٠٠ بطاقة هوية عسكرية. وتكهنوا بناءً على وقوع موجة من عمليات خطف الأجانب العاملين في مجال الإغاثة[١١٣]، بأن المقصود من عملية التجنيد هو استهداف الأجانب في دارفور، في حال إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير[١١٤].

وفي نهاية عام ٢٠٠٨ غادر موسى هلال إلى دارفور مصرحا على الملأ بانه سيجنّد ٢٠٠٠ – ٣٠٠٠ رجل[١١٥]. وبعد فترة وجيزة، أعلن مناصرو عبد الواحد انشاء تشكيلات ميليشيا في الجانب الجنوبي من جبل مرة، من قرنة وصولا الى نياما، فضلاً عن وجود تجمع مركّز لها في منتصف طريق فوجاديكو بين زالنجي ونرتتي، وعلى الخاصرة الجنوبية الغربية من كبكابية، ومن غولدو حتى مستريا. وقال قادة المتمردين إن التجنيد ضم العرب وغير العرب وفرقوا في معسكرات مؤلفة من مئة رجل تقريبا. لكل معسكرثلاث عربات. وأضافوا إن الجيش دعم هذه المخيمات بالمدفعية[١١٦]. وربط البعض استمرار التجنيد بتنامي القدرة العسكرية لحركة العدل والمساواة ووعيدها «بغزو ثان للخرطوم» (سودان تريبيون، ٢٠٠٨)؛ وقال البعض الآخر إنهم يتوقعون محاولة فرض «السلام بالقوة» رداً على لائحة اتهامات محكمة الجنايات الدولية بحق الرئيس البشير بتاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠٠٩[١١٧].

وقال محلل كبير في الأمم المتحدة إن «انعدام التخطيط البعيد الأمد يدمر الحكومة، فهي تحاول السيطرة على الجنجويد وتشكيل فيالق من الضباط، ولكن ضعفها الذاتي، ونظامها القائم على الرشاوى القائم على الأسلحة والأموال، يقوض تحكمها وسيطرتها».

٥. الخاتمة

عدد غير النظاميين الناشطين في دارفور ممن تدعمهم الحكومة هو اليوم موضوع الكثير من النقاش. وأظهر البحث الوحيد الذي تناول الرزيقات الشمالية على وجه التحديد انه رغم تباين معدلاتهم تبايناً شديداً بين مختلف الطوائف، إلا أن أكثر من ٥٠ في المائة من إبالة المناطق القريبة من المراكز الحضرية الكبيرة يتلقون رواتب ميليشيات، وهو مصدر الدخل الوحيد لغير المهرة من شبان الريف ممن ليست لديهم قطع مواشي (يونغ وآخرون، ٢٠٠٩، ص ٦٨، ٧٦). ومع ذلك فإن دارفور تنجرف بعيدا عن الحكومة.

إن سيطرة الخرطوم حتى على المنظمات شبه العسكرية التي تدفع لها رواتب تمتاز بعدم ثبوتها، إذ ذلك يعتمد على سرعة إيصال الرواتب وغيرها من الفوائد. ولكن مع انخفاض سعر النفط، وهو من صادرات السودان الرئيسية، مما كانت عليه من قيمة عالية بلغت ١٤٠ دولارا للبرميل الواحد في شهر تموز/يوليو ٢٠٠٨، فإن الحكومة تواجه مشكلة في دفع الرواتب. وما يبعث على ذات الدرجة من القلق أيضا اعتمادها الكبير على زعيم قوات شبه عسكرية – حميتي – الذي تمرد بالفعل نفسه مرة وهو الذي شدد بقوله على ان «ليس للحكومة سيطرة على القبائل العربية». ولكن لم يكن لدى الحكومة مع ذلك في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٩ من خيار سوى الاستعانة بحميتي لإخراج حركة العدل والمساواة من مدينة مهاجرية للحيلولة دون المتمردين ودون إقامة نقطة انطلاق جديدة في ولاية جنوب دارفور بعدما أثبت الجيش عدم أهليته لهذه المهمة.

وما برحت مجموعات المقاتلين التي تتمرد بشكل دوري، ومعظم أفرادها من الماهرية، نشطة في المناطق الواقعة بين كبكابية وكتم، وكبكابية وطويلة، وجنوبي شرقي كبكابية. وما فتئ الشقاق بين الماهرية المحاميد، وهما مكونان قويين من مكونات قوات حرس الحدود، جرحاً عميقا وينذر كذلك بحدوث متاعب أخرى بين هاتين القبيلتين القويتين. ورغم المصالحة الرسمية والاتفاق على دية، فما فتئت الماهرية تلقي على المحاميد بلائمة مقتل دغيرشو ومحمود شقيق الناظر محمدين وقائد غرير العسكري. لقد تعرض محمود الدود لكمين في وقت مبكر من سنة ٢٠٠٩ بينما كان عائداً من مستريا، بعد ٢٤ ساعة من اجتماعه بهلال، طالباً تجنيد ٣٠٠ من رجال الماهرية ضمن حرس الحدود[١١٨].

وليست الحكومة وحدها من يكافح من أجل السيطرة على الميليشيات، فسلطة زعماء القبائل على الشباب تتعرض كذلك للتقويض– يتقوون بشكل خاص لما يبدل الإداريون أو لما تعم الفوضى من دون كتبة أو محاكم عاملة – نظراً لقانون البندقية وتفشي ثقافة جديدة في أوساط

العديد من الشبان، ثقافة «الخمر والنساء والحرب» بتعبير مثقف من شمال دارفور.
قال أحد أعيان أولاد راشد الذي اقتبسنا منه أعلاه معترفاً بأنه «على الرغم من هدوء الأمور إلا أن الشبان يمثلون مشكلة. لا أستطيع السيطرة عليهم جميعا». كما أعرب زعيم مجتمع المدني عن قلقه قائلاً:

معظم الجنجويد يشربون ويعرفون المخدرات. ويقول الوجهاء إن هذه تقع تحت طائلة مسؤولية الحكومة لأنها تستقطب أناساً مصابين باليأس. تبدر عن البدو اشياء سيئة للغاية لأنهم غير متعلمين. لكنهم يعرفون كل شجرة وحفرة ماء وغير مهزومين منذ سنة ٢٠٠٤. انهم لا يريدون السلام، ويجوبون كل الجهات ليجنوا فوائد من انعدام الأمن. تفكيرهم منصب على «أن الحرب اذا استمرت فسيصبح السودان مثل العراق وأفغانستان. جيد جدا! حياتنا عدم – فلتكن حياة الآخرين عدماً!»

لقد فاقم انشقاق أفراد الميليشيا – ولم يقلل – من شيوع انعدام الأمن في دارفور، إذ لجأت معظم الميليشيات العربية التي أصابتها خيبة أمل في الحكومة، خشية من جيرانهم وأهمالاً للأسرة الدولية لهم، إما إلى قطع الطرق وإقامة تحالفات ذات طابع انتهازي مع المتمردين الذين ليس لديهم أنفسهم جدول اعمال سياسية واضحة، أو إلى التقهقهر باتجاه الخرطوم. فالقادة المحليون في كثير من المناطق هم من يحدد سير الأحداث على أرض الواقع، ولكن فهم ديناميات التشظي ضعيف. ومثلما قال مراقب دولي رفيع في جهود حفظ السلام «لا تعرف الأمم المتحدة من هو خارج بوابتها».

لا يمكن معالجة الفوضى في دارفور بالكامل ما لم تقم تحليلات متحسنة لهوية ودوافع أولئك الذين يحملون السلاح، وفي حالة الرعاة، فهم كم منهم سيستأنف التنقل إذا ما استطاع وكم منهم ما عاد راغباً في العيش مثل البدو باعتبار ذلك لا يتماشى مع الحداثة والتعليم. لقد أرسيت بالفعل الآن مستوطنات دائمة في ظل القيود المفروضة على تحركات الرعاة، مؤثرة على حاجاتهم إلى الأرض وعلى محاولاتهم لاكتسابها. وسبل العيش في هذه اللحظة من الوقت تقتصر كل الاقتصار على الخدمة في الميليشيا في مناطق مثل شمال دارفور. فتبشيع الميليشيات ومجتمعاتها وتهديدها بتدابير عدائية قد يرضي جماعات الضغط (اللوبيات) للحيلولة دون الإبادة الجماعية، لكنه لا يجعل السلام وشيك الوقوع.

ورغم الموقع المحوري للعرب في عملية إحلال السلام في دارفور، فقد اقصيوا عن كل شكل من أشكال التدخل الدولي سواء تمثل ذلك في عملية صنع السلام أو تسليم الإغاثة. ويرتاب البدو بشكل خاص من الغرباء (باستثناء منظمة الأمم المتحدة للطفولة، يونيسيف، وهي واحدة من منظمات قليلة رأت ما هم عليه من ضعف وجهدت من أجل التخفيف عنهم). انهم لا يثقون في الحكومة

وينتقدون بشكل متزايد سياسي دارفور الذين يتخذون من الخرطوم مقراً لهم، متهمين اياهم بالانقطاع عن جذورهم وثقافتهم[119]. ولهذا السبب سعت طائفة من زعماء القبائل في دارفور، في سنة ٢٠٠٧، إلى تسجيل مجموعة مستقلة باسم مجلس التنسيق العربي (ACC) لتمثيل مصالح العرب. وشدد زعماء المجلس على أن «مجلس التنسيق العربي ليس ضد الحكومة»، لكنه لنقل «إن بيننا وبين الحكومة فجوة. فلا شيء لنا في اتفاق دارفور للسلام». ورفض طلبهم بالتسجيل[120].

كما يشعر عرب دارفور بالاستياء العميق من الغربيين، الذين، كما يقولون، لا يفرقون بين "العرب»، «البدو»، «الرعاة»، و»الجنجويد». ولا يثقون بوسطاء السلام الذين ما منحوهم في السابق صوتاً، وإنما يسعون حتى إلى نزعهم الأسلحة الصغيرة التي يحمون بها دائماً قطعانهم وأرزاقهم. ويقولون، آملين في تجديد علاقاتهم السلمية مع جيرانهم وإن كانوا يخشون من الاعمال الانتقامية، إن «الأمن يعتمد على توازن القوة» ويتعين على بناء الثقة أن يسبق نزع السلاح.

نزع سلاح الميليشيات القسري ليس خياراً قابلا للتطبيق. وكانت هناك محاولة واحدة فقط مثل هذه قد وقعت في السودان، مستهدفة ميليشيا «الجيش الأبيض» للو النوير في ولاية أعالي النيل في سنة ٢٠٠٦. وجوبهت بمقاومة مسلحة وأسفرت عن خسائر باهضة (ارنولد وآلدن، ٢٠٠٧). فمصادرة جميع الأسلحة فعل مستحيل في اقليم يحمل كل فرد منه سلاحاً ويسوده انعدام الأمن وقطع الطرق بشكل واسع. لا يمكن نزع سلاح «الجنجويد»، وهم أقوى مما كان عليه أبداً «الجيش الأبيض» بكثير، بالقوة، ولن ينزعوا سلاحهم طوعا، ولو جزئيا، من دون عملية سلام يشاركون فيها. وما قد يكون ممكناً هو تنظيم التسلح – وضع السيطرة على الأسلحة تحت سلطات معترف بها. وجرى تداول مسودة مقترحات بذلك منذ الايام الاولى للحرب ثم طورت (بشكل غير كامل) في اتفاق دارفور للسلام. ويتفق خبراء أمنيون على أن النهج الأفضل – في الحقيقة الأوحد – لإرساء الأمن في دارفور إنما هو تنظيم الأسلحة ومراقبتها، وليس محاولة نزعها.

يتطلب السلام في دارفور من المجتمع الدولي أن يجعل عقد اتفاق السلام أولوية، فمنذ أبوجا مع ذلك، غدا السلام والأمن والسيطرة على الميليشيات أموراً ثانوية بالنسبة لنشر قوات حفظ السلام، التي ستكون قدرتها على حماية المدنيين محدودة في حال وقوع أعمال عدائية بين الحكومة والمتمردين. ولعل خطر معاودة الميليشيا بالظهور، على ضوء المسعى الحالي لحركة العدل والمساواة، المسلحة تسلحاً أفضل وتمثيلها قاعدة أعرض، لتغيير النظام، هو أكبر من أي وقت مضى منذ سنة ٢٠٠٤. ويخشى كثير من العرب حربَ مزايدة بين حركة العدل والمساواة والحكومة لاقتناص دعم العرب، مع تمثل أسوأ سيناريو: عرب يقاتلون عرباً على جانبي الخط الفاصل بين الحكومة والمتمردين. وبات جلياً الآن أكثر من أي وقت مضى أنه لا سلام من دون العرب، ولا أمن من دون موافقة جميع الذين حملوا السلاح.

الحواشي

١. احصاءات شهر آذار/مارس سنة ٢٠٠٩ أعدت بناء على تجميع قاعدة بيانات الحوادث للاتحاد الأفريقي/اليوناميد. انظر دي وال (n.d). عدد الوفيات خلال السنوات الأولى من الحرب عرضة لجدل حاد وما لبث غير دقيق.

٢. تعطينا الباحثة جيرومي توبيانا مثالا على ذلك، ملاحظةً ان الجهود الإنسانية تركزت على «الطيبين»، وهم الجماعات من غير العرب الذين يشكلون الغالبية العظمى الذين شردتهم الحرب. وتكتب «عمال الاغاثة أقل تعرضاً بكثير ل»الاشرار»، وهي القبائل العربية التي جند منها الجنجويد وبصفتي عاملة اغاثة سمعت هذا العبارة نفسها في كثير من الأحيان «إنهم مجرمون». انظر توبيانا (n.d).

٣. كلمة «الجنجويد» في عيون العرب إهانة. ف»الجنجويد» بالنسبة لهم هو اللص، شخص يعمل لنفسه وليس للقبيلة. أصل الكلمة يقع ضمن خانة التكهنات البحتة. يفيد البعض انها جمع لكلمة جواد (فارس) وجيم (بندقية جي ٣) والجن (الشيطان). آخرون يقولون انها دخلت الاستعمال المحلي بوصفها غنائم لص مشهور من قبيلة الشاطية لقب بحميد «الجنجويد» في ولاية غرب دارفور في السبعينات. وتحكي القصة ان هذا الجنجويد طرد من القبيلة وعبر الحدود الى تشاد – وعاد الى دارفور فقط لانتزاع خطيبته في يوم زفافها من رجل آخر.

٤. ميليشيات المراحلين تأسست في الثمانينات لمحاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جنوب السودان. ينتمي معظم أفرادها إلى قبيلتي الرزيقات والمسيرية في ولايتي جنوب دارفور وكردفان.

٥. «الرزيقات الشمالية» تعبير أدخله إداريو بريطانيا في السودان في سنة ١٩٤٤ وصفاً لمجموعة ينطق أفرادها بالعربية، وهم بدو رحل باتت طرق هجرتهم ذات الأهمية البالغة بالنسبة إليهم عرضة لتهديد متزايد في السنوات الأخيرة من الزغاوة، وهم بدو شبه رحل ليسوا عرباً يعيشون في دارفور وتشاد. ومجموعات الرزيقات الشمالية الرئيسية هي المحاميد، الماهرية، النوبيين، عريقات وعطيفات.

٦. المؤلفة أمضت اسبوعين في الولايتين بشهر آذار/مارس ٢٠٠٩ عاملة لمنظمة مسح الأسلحة الصغيرة، لكنها تستند أيضاً إلى زيارات سابقة ولاحقة لدارفور.

٧. يفضل اليكس دي وال استخدام «عادة» الميليشيا على «استراتيجية». انظر على سبيل المثال دي وال (٢٠٠٧b).

٨. هدفت حرب الخرطوم على الجيش الشعبي لتحرير السودان في جبال النوبة في أوائل التسعينات، ليس إلى الحاق الهزيمة بالتمرد هناك فقط، بل إخلاء المنطقة بتشريد المدنيين قسرا في «مخيمات السلام». بدأت الحكومة بتسليح القبائل العربية في جبال النوبة بعد

هجوم الجيش الشعبي لتحرير السودان في سنة ١٩٨٥، واقترحت بحلول مطلع سنة ١٩٨٩ إضفاء الطابع الرسمي عليها بمسمى «قوات الدفاع الشعبي». وبعد ذلك بسنوات قليلة، كانت هذه الميليشيات في الخطوط الأمامية لسياسة الارض المحروقة التي اتبعت لإخلاء المناطق الغنية بالنفط في جنوب السودان مع بدء بناء خط انابيب الى بورت سودان.

٩. ادرجت ميلشيا المراحلين في سنة ١٩٨٩ رسميا في قوات الدفاع الشعبي.

١٠. للاطلاع على تفاصيل أصول الجنجويد وتأثيرات الولايات المجاورة، انظر فلينت ودي وال (٢٠٠٨، ص ٣٣–٧٠).

١١. يقال أن سعيد، كما يُعرف، كان واحداً من قادة مجموعة لصوص مسلحين الذين سرقوا، كما يفاد، مليار جنيه سوداني (٥١ مليون دولار) من بنك نيالا في سنة ١٩٩٨. كما أن هناك تقارير غير مؤكدة عن كونه برتبة رقيب في الجيش النظامي في سنة ٢٠٠٣ ورقي لاحقاً الى ضابط.

١٢. مقابلات مع أعيان عرب، الفاشر، أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٣. الزعيمان القبليان الآخران اللذان اعتقلا مع ٢١ من مساعديهما هما الشيخ حسن عبد عزيز من الماهرية والناظر عبد الباقي عمدة الزبلات. لقد وهب الجنرال صافي صافي النور لما كان حاكم ولاية شمال دارفور، زبلات، وهي فرع من فروع قبيلة عريقات، نظارة في كبكابية – من دون تخصيص أراض لهم – وعين عبد الباقي رأساً لها. ابراهيم عكس قرار سليمان، وطرد عبد الباقي.

١٤. مقابلة مع قائد جيش تحرير السودان اسماعيل آدم الذي تزعم الفريق الذي دمر الطائرات، عين سيرو، آذار/مارس ٢٠٠٧.

١٥. في بداية النزاع في دارفور حاول قادة الفور وجيش تحرير السودان تسخير السلطة التيجانية لمكافحة إنشاء الميليشيات العرقية. وأُرسلت وفود إلى الجزائر لحث الزعيم الروحي للطائفة على رفض الدعوة الرسمية لزيارة السودان، خوفا من تصوير الخرطوم قبوله الزيارة على أنه دعم لسياساتها. رجال دين التيجانية ليست لديهم ثروة ولا نفوذ سياسي، بل هم قوة اعتدال في دارفور، ولها أتباعها في جميع المجتمعات.

١٦. وفقا لجيش تحرير السودان فإن محضر الاجتماع أخذه حيدر حسن أبشر، وهو خبير أمني في نظام نميري، ١٩٦٩– ١٩٨٥.

١٧. مقابلة مع يوسف حافظ، وهو محام عربي مقرب من رئيس جيش تحرير السودان عبد الواحد محمد نور، أبوجا، ٢٠٠٥.

١٨. الدروق هي إحدى الجماعات الصغيرة الكثيرة التي تعيش في دار فاي، وهي منطقة يغلب عليها الفور وتمتد إلى كبكابية. تعاطف الكثيرون منهم مع التمرد عندما اندلع فى سنة ٢٠٠٣.

١٩. هذه الرواية تستند إلى مقابلات مع أفراد من قبيلة الدروق في ولاية شمال دارفور في شهر أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢٠. أفاد فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بأن

الخرطوم كانت قد زودت المتمردين التشاديين بقطع سلاح تتراوح بين رشاشات من نوع دوشكا، بنادق آلية من نوع كلاشنيكوف، قاذفات صواريخ ومدافع مضادة للطائرات، قاذفات صواريخ متعددة الماسورة، وذخائرها ذات الصلة.

٢١. بريد الكتروني من ضابط غربي خدم في دارفور بين ٢٠٠٣– ٢٠٠٤، أذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٢. كانت الميليشيات الموالية للحكومة منظمة بالفعل في ولاية غرب دارفور عندما بدأ التمرد. للاطلاع على الزعماء الرئيسيين، انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٤b).

٢٣. مقابلات مع قادة عرب في الفاشر ونيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢٤. مقابلات خاصة مع مصادر عسكرية غربية، ٢٠٠٧ و٢٠٠٩.

٢٥. مقابلات مع متمردين ومدنيين في شمال وغرب دارفور، ٢٠٠٤– ٢٠٠٦. أكثر الدامرات عسكرةً هي أم سيالا (عطيفات) والمصري (عريقات) وبور سعيد (اولاد راشد).

٢٦. عندما تمرد قائد القوات شبه النظامية حميتي في سنة ٢٠٠٧، فإنه انتظر حتى عشية الهجوم الموحد من أجل التمكن من الانتقال إلى معارضة الحكومة مع الأسلحة الثقيلة.

٢٧. مقابلات مع ممثلي القوات المسلحة السودانية في أبوجا، ٢٠٠٥– ٢٠٠٦، وثائق القوات المسلحة السودانية استولى عليها جيش تحرير السودان في ولاية شمال دارفور.

٢٨. مقابلات مع ضباط عسكريين غربيين يعملون في دارفور، ٢٠٠٧– ٢٠٠٩.

٢٩. مقابلات مع أسرى الحرب، عين سيرو، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٠. مقابلات مع مراقبين عسكريين غربيين شاهدوا الهجوم سنة ٢٠٠٧.

٣١. مقابلة، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩. عملت الجبهة القومية الإسلامية، بوصف ذلك جزءاً من جهودها الرامية إلى إنشاء دولة اسلامية، على تطهير الجيش على نطاق واسع لدى توليها السلطة في سنة ١٩٨٩، مبعدة ما يصل إلى ٤٠ في المائة من طاقم الضباط. وفرض التجنيد الإجباري، بمن فيهم الأطفال، واقرار مسودة لا تحظى بأي شعبية في سنة ١٩٩٢، تحت ضغط الحرب القائمة في الجنوب، الحقا ضرراً آخر بسلك الجيش.

٣٢. مقابلة مع ادم محمد حامد، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٣. مقابلة مع الحكومة على التعبئة، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٤. مقابلة مع ادم محمد حامد، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٣٥. يقول سكان كتم إن عرباً، من بينهم ٢٥ من رجال الشرطة، كانوا أول القتلى والمحلات التجارية التي يملكها العرب هي الأولى التي نهبت عندما هاجم جيش تحرير السودان كتم. فقد ناظر العريقات حمد عبد اللّه جبريل سبعة من أقاربه في الهجوم، وأعلم قبيلته بأن هدف المتمردين هو "القضاء على العرب».

٣٦. انظر بشكل خاص يونغ وآخرون (٢٠٠٩).

٣٧. في مقابلة مع السنوسي موسى، لندن، حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

٣٨. مقابلة مع العمدة خضر علي عبد الرحمن في أمراري، شمال دارفور، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٣٩. يعتقد مراقبون غربيون بأن الهدف الرئيسي لموسى هلال هو انتزاع الأراضي الخصبة للفور

الكائنة قرب كبكابية والحاقها بأم جلول. وقدر هلال بأن ٢٥ في المائة من أم جلول مستقرون الآن،والـ٧٥ في المائة المتبقون ما زالوا بدواً. وتقول المصادر نفسها إن الجنرال عبد اللّه صافي النور، وهو الحاكم السابق لشمال دارفور من قبيلة عريقات، ساند الحكومة في مقابل وعد بتقلد منصب وزاري في الخرطوم. وبعد بدء التعبئة أصبح وزيرا لشؤون مجلس الوزراء في الحكومة المركزية.

٤٠. صدرت أوامر اعتقال بحق زعيم الميليشيا علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف باسم «علي كشيب»، أحمد هارون وزير دولة، وفي آذار/مارس ٢٠٠٩ بحق الرئيس البشير نفسه.

٤١. مقابلات مع زعماء القبائل في الخرطوم والفاشر، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٤٢. مقابلات مع شيوخ الماهرية ونشطاء المجتمع المدني، الفاشر، آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩.

٤٣. مقابلة مع ضابط الأمن السابق محمد حسن أحمد، أمراري، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٤٤. مقابلة مع ابراهيم مادبو، أبوجا، آذار/مارس ٢٠٠٦.

٤٥. لمزيد من المعلومات عن كفاح البقارة من أجل البقاء على الحياد، انظر فلينت دي وال (٢٠٠٨، ص ١٥٨– ١٦٢).

٤٦. المفوض الأول، موسى علي محمد مادبو، كان ابن شقيق الناظر سعيد. هذا كان عرضاً للقوة.

٤٧. هذه الأرقام جاءت في تقرير بـ٢٥٠٠ كلمة مجهول الكاتب ونشر تحت مسمى «روايات شهود عيان: الوضع في جنوب دارفور في سنة ٢٠٠٤. لقراءة المزيد من المقاطع، انظر ريفز (٢٠٠٤).

٤٨. تقول مصادر عديدة إن ميليشيات المحاميد في جميع أنحاء غرب جبل مرة وزالنجي كانت تحت أمرة العقيد (متقاعد) عبد الفتاح برهان، مفوض جبل مرة في سنتي ٢٠٠٢– ٢٠٠٥.

٤٩. هاجر الهمدانية رعاة الإبل الى جنوب دارفور في سنة ١٩٨٩ بسبب الجفاف والمنازعات الإدارية في ولاية شمال دارفور، وفي سنة ١٩٩٣ اعطيت لهم ادارة و دار صغيرة تقع في قلب قبائل المزارعين. وهاجمت أبو نوبة التي سُلحت في ٢٠٠٤– ٢٠٠٥ عدداً من القرى «الافريقية» الكائنة على الطريق إلى الفاشر، منها ميناواشي وميرشينغ، وسمح لها بالاستقرار هناك.

٥٠. القادة النوبيون الأساسيون هم العمدة سيف المعادي، علي يعقوب في خور الرملة، وعلي عميد في حلة بيضا. يقول مخبرون في زالنجي إن علي يعقوب هو زعيم الميليشيا الوحيد الذي بقي موالياً للحكومة في ولاية جنوب دارفور في سنة ٢٠٠٧، عندما تمردت الميليشيات الأخرى.

٥١. مقابلة مع حميتي، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٢. مقابلة مع عباس وعبد اللّه أدوما، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٣. تقرير الشؤون المدنية للامم المتحدة بتاريخ ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٥٤. جاءت صعدة من تشاد في سنة ١٩٣٨ واستقرت في قرية للمسيرية باسم كوقي، التي غيروا اسمها إلى غاردود بمعنى «سهول الرعي». وكان لديها بحلول سنة ٢٠٠٣ ست عمدات (انظر رقم ٥٧)، جميعهم من «الجنجويد». وبحسب قادة جيش تحرير السودان فإن العمدة محمد

حرين يعقوب هو نقطة الصلة بالقوات المسلحة السودانية في نيالا. العمدة محمد أزرق هارون كان رئيس الشرطة الشعبية في غاردود.

٥٥. في هذا السياق يلوم البعض الكنين على قيادة الهجوم على الطويلة في شهر شباط / فبراير ٢٠٠٤، والقرعان، القريبة من قبيلة الزغاوة، على مهاجمة كورما، والهجومان للانتقام، كما يفاد، مقتل ابناء عمومتهما لرفضهم دعم جيش تحرير السودان.

٥٦. مقابلة مع محمد السيد، مدير منظمة المسار غير الحكومية البدوية، الفاشر، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٧. العمدات هم أعيان إداريون لها سلطة على وحدات جباية الضرائب. وهي أقل بمستوى عن الناظر أو الشرتاي. المنصب لا يحمل معه سيطرة على الأرض. المنطق يقول إنه إن كان عدد كاف من العمدات فينبغي أن يكون هناك ناظير أيضا.

٥٨. مثلما أشارت جيرمي توبيانا إلى أن هذه المخاوف توازي مخاوف غير العرب في شمال دارفور في ما يتصل بالإبالة.

٥٩. بريد الكتروني من المبعوث الخاص للامم المتحدة السابق يان برونك، ١٢ أبريل ٢٠٠٩.

٦٠. مقابلة مع محمد عبد الله ابو سكين، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦١. مقابلة مع العمدة علي حسين، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٢. مقابلات مع كبار ضباط غربيين، شباط / فبراير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٦٣. في مناقشة خاصة مع وسطاء ومراقبين، زعم بعض زعماء القبائل أن ٨٠ في المائة من سكان دارفور هم عرب. وحسب أكثر التعدادت السكانية تفصيلية التي جرت في السودان، وهو تعداد ١٩٥٥– ١٩٥٦، فإن سكان دارفور كان ١,٣٢٨,٧٦٥، منهم ٣٧٥,١٠٠، أو ما يقارب ٢٨ في المائة وصفوا أنفسهم بأنهم عرب.

٦٤. القتال الداخلي بين العرب شمل مواجهات بين النوبيين وهوتيه في نيانكدلو شمالي زالنجي، وبين أولاد ميرميت واولاد كليب في الجنينة.

٦٥. مقابلة مع محمد السيد مدير منظمة المسار غير الحكومية البدوية، الفاشر، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٦٦. أظهر مسؤول بحركة العدل والمساواة شارك في المفاوضات المؤلفة على الاتفاقات، تشاد، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٦٧. تقرير سري لمنظمة غير حكومية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٦٨. القتال داخل جيش تحرير السودان أغلق طريق الهجرة مرة أخرى في نهاية سنة ٢٠٠٤.

٦٩. مقابلة مع قائد جيش تحرير السودان مجيب الزبير الرحمن، المسؤول عن الاتصال مع الميليشيات العربية، أمراري، آذار/مارس ٢٠٠٧. قدم القائد الزبير تفاصيل الاتفاقات الثلاثة الأولى المذكورة هنا.

٧٠. مقابلة مع حميتي، نيالا آذار/مارس ٢٠٠٩.

٧١. مقابلة مع مسؤول في حركة العدل والمساواة أطلع المؤلفة على نسخ من الاتفاقات، أبيشي، تشاد، آذار/مارس ٢٠٠٧.

٧٢. هناك الكثير من الارتباك بشأن الجماعات العربية المتمردة التي انتشرت بعد اتفاق دايتون للسلام، ويرجع ذلك في جزء منه بسبب طابعها الحرباوي وتغيير اسمائها المستمر، ويرجع في الجزء الآخر إلى الترجمات المختلفة للاسماء. فجيش القوى الشعبية يعرف كذلك باسم جبهة القوى الثورية الديمقراطية.
٧٣. مقابلة مع ابو ثورة، نجامينا، شباط/فبراير ٢٠٠٧.
٧٤. مقابلة مع يوسف ياسين، نجامينا، شباط/فبراير ٢٠٠٧.
٧٥. مقابلة سرية مع مصادر عسكرية غربية، آذار/مارس ٢٠٠٧.
٧٦. كانت التاما تحت أمرة سيف الدين هارون أبكر وقمر عبد القاسم القمراوي.
٧٧. مقابلة مع أعيان الماهرية في ولاية شمال دارفور، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٧٨. أصبح دغيرشو بعد مقاومته محاولات زعماء الماهرية بعزله عن حرس حدود هلال في سنة ٢٠٠٣، نافد الصر أكثر فأكثر مع هلال. وشكا إلى أبناء عمومته بأن هلال يتحيز بشكل ممنهج عمداً ضد الماهرية فيما يتصل بالموارد – خصوصا في عربات لاندكروزر، وهي بارومتر رئيس للقوة العسكرية في حرب دارفور الصحراوية في الحرب، وفي الذخيرة.
٧٩. جاء في وثيقة عسكرية استولى عليها متمردو جيش تحرير السودان في قرية أم سدر موقعة من قبل العقيد توم جبر عطاالله من القوات المسلحة السودانية، بأن الهجوم على المنطقة تكون من أربع كتائب من القوات المسلحة السودانية – إحداها كتيبة مظليين وأخرى أمنية، والمتبقيتان من حرس الحدود.
٨٠. مقابلات مع مصادر الامم المتحدة ونشطاء المحاميد، آذار/مارس ٢٠٠٩.
٨١. تقرير سري للامم المتحدة.
٨٢. نفى أنور خاطر تشكيل تحالف مع حميتي. وقال ان حميتي اتصل به هاتفيا مرات عديدة، وهذا يشي بتحالف، لكنه رفض بسبب انتهاكات حميتي لحقوق الانسان.
٨٣. مقابلة مع حميتي، نيالا آذار/مارس ٢٠٠٩.
٨٤. تقرير سري لمنظمة غير حكومية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
٨٥. مقابلات مع وفود العرب إلى محادثات أبوجا للسلام، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.
٨٦. اتصالات خاصة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
٨٧. مقابلات مع ضباط جيش تحرير السودان الذين قابلوا المتمردين، عين سيرو، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٨٨. قالت المصادر نفسها ان لدى حميتي على الدوام قوة من ٣٠٠– ٤٠٠ رجل فقط، لكن بمقدوره تعبئة «آلاف» خلال سبعة إلى عشرة أيام.
٨٩. بريد الكتروني سري من ضابط غربي في السودان، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.
٩٠. مقابلة مع مساعد للناظر محمدين الدود، الفاشر، أيار/مايو ٢٠٠٩.
٩١. مقابلة مع حميتي، نيالا، أذار/مارس ٢٠٠٩.
٩٢. مقابلة مع المهندس حميد الحاج مصطفى آدم، وكيم، آذار/مارس ٢٠٠٧.
٩٣. المرجع نفسه.

٩٤. التصور بأن الحكومة تحبذ قبائل الإبالة على البقارة – بغض الطرف عن القتال، إن لم يكن في الواقع من خلال اعادة تسليحهم – أصبح عاملا آخر دفع بعض العرب لقطع علاقاتهم مع الحكومة.

٩٥. بينت الأرقام التي نشرتها اليوناميد المؤقتة لسنة ٢٠٠٨ أن تم الابلاغ عن ١٥٥١ قتيلاً في أعمال العنف، كان من بينهم ٦٤٠ ضحايا القتال بين القبائل – كله تقريبا بين العرب. وكان العدد في الأشهر الثلاثة الأولى من سنة ٢٠٠٩، ١٢١ قتيلاً في القتال القبلي الداخلي، مما مجموعه ٤٠٦ حالات وفاة (دي وال، بدون تاريخ).

٩٦. مقابلة مع مسؤول كبير في الامم المتحدة، نيالا، آذار/مارس ٢٠٠٩.

٩٧. دارفور ٢٠٠٧: فوضى مصممة هو عنوان تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش. انظر هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٧).

٩٨. نزاعات قبلية أخرى فتاكة الأخرى: شملت ترجم – سلامات، سلامات – الهبانية، المعاليا – الرزيقات والهبانية – الفلاتة.

٩٩. مقابلة مع محلل في الامم المتحدة، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٠٠. تقرير سري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١٠١. مرادف لـ«متمرد» في دارفور، استخدم لأول مرة من قبل قوات مكافحة التمرد.

١٠٢. مقابلة مع احد أعيان اولاد راشد في جبال عين سيرو، أيار/مايو ٢٠٠٩.

١٠٣. اتصال شخصي، اليكس دي وال، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٠٤. في محادثات السلام في أبوجا، اتفق الجنرال الزين عن الحكومة وعبد الواحد نور عن المتمردين على أنهما حتى لو منحا خمسة أشهر فإن المهمة ستكون «مستحيلة» ولتعثر تنفيذ الاتفاق.

١٠٥. كلف الفريق بقرار مجلس الأمن ١٥٩١ الصادر بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥.

١٠٦. مقابلة سرية، الفاشر، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٠٧. مقابلة هاتفية مع زعيم المحاميد المتمردين، آب/أغسطس ٢٠٠٧.

١٠٨. مقابلة مع مسؤول في الامم المتحدة، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١٠٩. تقرير سري من منظمة غير حكومية محلية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

١١٠. مقابلات مع موظفي الامم المتحدة ودبلوماسيين غربيين، الخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١١١. بتاريخ في ١٤ يوليو ٢٠٠٨، أعلن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو اوكامبو عن أن ينشد الحصول على مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير لثلاث تهم هي الابادة الجماعية، خمس جرائم ضد الإنسانية، وتهمتا قتل. واتهم البشير «بتدبير وتنفيذ» خطة لتدمير بعض الجماعات العرقية في دارفور واستخدام جنود الحكومة وميليشيات عربية «لاستهداف المدنيين عمداً» ممن يتحدرون من تلك الجماعات العرقية. رفض قضاة المحكمة الجنائية الدولية تهمة الإبادة الجماعية. انظر على سبيل المثال بفلانز ٢٠٠٩.

١١٢. مقابلات مع مدنيين وضباط من اليوناميد في دارفور والخرطوم، آذار/مارس ٢٠٠٩.

١١٣. ثلاثة غربيين يعملون لحساب منظمة أطباء بلا حدود تم خطفهم في ولاية شمال دارفور في آذار/مارس ٢٠٠٨. بعد شهر واحد، خطف غربيان من منظمة المساعدة الطبية العالمية في ولاية جنوب دارفور.

١١٤. بلاغ من قوات الجبهة الثورية المتحدة، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

١١٥. يقال ان هلال كان يتقاضى ٥٠–١٠٠اجنيه سوداني (٢٣– ٤٦ دولاراً) عن كل طلب، ما يؤدي الى اضطرابات جديدة عندما اشتعلت النيران بالطلبات.

١١٦. بريد إلكتروني مع مسؤول في اليوناميد، ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

١١٧. اتصال هاتفي مع قائد في جيش تحرير السودان سليمان مرجان، آب/أغسطس ٢٠٠٨.

١١٨. مقابلة مع أعيان الماهرية، الفاشر، آذار/مارس وأيار/مايو ٢٠٠٩.

١١٩. مقابلات مع زعماء الإبالة في ولاية شمال دارفور، مارس/أذار وأيار/مايو ٢٠٠٩.

١٢٠. مقابلة مع منسق لجنة التنسيق العربية الشيخ حسن عبد العزيز، الفاشر، أيار/مايو ٢٠٠٩.

ثبت المراجع

Action Contre la Faim. 2006. The Land Issue in Darfur: Sowing the Seeds of Peace. Paris: Action Contre la Faim. January.

AI (Amnesty International). 2003. Empty Promises? Human Rights Violations in Government-Controlled Areas. London: AI. 16 July.

—. 2004a. Arming the Perpetrators of Grave Human Rights Abuses in Darfur. London: AI. 16 November.

—. 2004b. No-one to Complain To. London: AI. 2 December.

Anderson, Scott. 2004. 'How Did Darfur Happen?' New York Times. 17 October.

Arnold, Matthew B. and Chris Alden. 2007. '"This Gun is Our Food": Demilitarising the WhiteArmy Militias of South Sudan.' In Conflict, Security and Development, Vol. 7,Iss. 3. London:London School of Economics, pp. 361–85.de Waal, Alex. 2007a. 'Reflections on the Difficulties of Defining Darfur's Crisis as Genocide.' HarvardHuman Rights Journal, Vol. 20, pp. 25–33.

—. 2007b. Sudan: What Kind of State? What Kind of Crisis? Occasional Paper No. 2. London: CrisisStates Research Centre, London School of Economics.<http://www.crisisstates.com/download/op/op2.DeWaal.pdf>

—. n.d. 'Making Sense of Darfur, Numbers, War: Data for Deaths in Darfur.' Social Science ResearchCouncil blog. <http://www.ssrc.org/blogs/darfur/2009/02/26/data-for-deaths-in-darfur/>DPA (Darfur Peace Agreement). 2006. <http://www.amis-sudan.org/dpafull.html>Elbagir, Nima. 2004. Cruelty and Killing Widespread in Sudan's Darfur. Reuters. 11 April.

Flint, Julie and Alex de Waal. 2008. Darfur: A New History of a Long War. London and New York: Zed.Gettleman, Jeffrey. 2007. 'Arab Tribes Fight Each Other in Sudan.' New York Times. 3 September.

HRW (Human Rights Watch). 2004a. Darfur Documents Confirm Government Policy of Militia Support. New York: HRW. 20 July.

—. 2004b. Darfur Destroyed: Ethnic Cleansing by Government and Militia Forces in Western Sudan. New York: HRW. <http://www.hrw.org/en/reports/2004/05/06/darfur-destroyed>

—. 2005. Entrenching Impunity: Governmental Responsibility for International Crimes in Darfur. New York: HRW. December.

—. 2006. Lack of Conviction: The Special Criminal Court on the Events in Darfur. New York: HRW. June.

—. 2007. Darfur 2007: Chaos by Design. New York: HRW. 19 September.
ICG (International Crisis Group). 2007. Darfur’s New Security Reality. New York: ICG. 26 November.
ICID (International Commission of Inquiry on Darfur). 2005. Report to the United Nations Secretary General Pursuant to Security Council Resolution 1564 of 18 September 2004. Geneva: ICID. 25 January.
ICJ (International Commission of Jurists). 2007. The Administration of Justice in Sudan: The Case of Darfur. Geneva: ICJ. June.
IRIN. 2004. Interview with government humanitarian aid commissioner on the Darfur crisis. 7 April. <http://www.irinnews.org/InDepthMain.aspx?InDepthId=22&ReportId=64298>
NPDF (National Peace and Development Forum). 2005. ‘An Application to Join the Ongoing Peace Talks in Abuja.’ October. Pantuliano, Sara. 2007. The Land Question: Sudan’s Peace Nemesis. London: Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute. December.
— and Sorcha O’Callaghan. 2006. The ‘Protection Crisis’: A Review of Field-based Strategies for Humanitarian Protection in Darfur. London: Humanitarian Policy Group, Overseas Development Institute. December.
PFA (Popular Forces Army). 2006. ‘Statement No. 1.’ 5 December.
Pflanz, Mike. 2009. ‘Darfur: ICC Issues Arrest Warrant for Sudan President.’ Telegraph.co.uk. 4 March. <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/africaandindianocean/sudan/4937869/Darfur-ICC-issues-arrest-warrant-for-Sudan-president.html>
Pronk, Jan. 2004. ‘Statement on Darfur to the UN Security Council, November 2004.’ 4 November. <http://www.janpronk.nl/speeches/english/statement-on-darfur-to-the-un-securitycouncil-november-2004.html>
Reeves, Eric. 2004. ‘What Is the Meaning of the Darfur Cease-fire Agreement? In All Likelihood, Virtually Nothing without Additional International Pressure.’ Sudanreeves.org. 9 April.
Reuters. 2007. ‘Darfur: UN Envoy Wants Immediate Ceasefire.’ 3 October.
SLM/SLA (Sudan Liberation Movement/ Sudan Liberation Army). 2003. Political Declaration. 16 March.
Sudan Tribune. 2008a. ‘Sudan appoints special prosecutor for Darfur war crimes.’ 6 August.
—. 2008b. ‘Darfur Rebels Say Death Sentences Breach Sudan Legal System.’ 20 August.
—. 2009a. ‘Sudan hints at investigating government minister wanted by ICC.’ 12 March.
—. 2009b. ‘Sudan says unable to go after Darfur war crime suspects’. 13 April.
Takana, Yousif. 2008. The Politics of Local Boundaries and Conflict in Sudan: The Darfur Case. Bergen: Chr. Michelsen Institute. <http://www.cmi.no/sudan/doc/?id=967> Tubiana, Jérôme. n.d. ‘Learning from Darfur.’ Dispatches.

<http://www.rethink-dispatches.com/essays/learning-from-darfur>
UNHRC (United Nations Human Rights Council). 2008. Report Prepared by the Special Rapporteur on the Situation of Human Rights in the Sudan on the Status of Implementation of the Recommendations Compiled by the Group of Experts Mandated by the Human Rights Council in Resolution 4/8 to the Government of the Sudan for the Implementation of Human Rights Council Resolution 4/8 Pursuant to Human Rights Council Resolution 6/34. A/HRC/9/13/Add.1. 2 September. <http://www.unhcr.org/refworld/docid/48d74cd92.html>
UNOHCHR (United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights). 2007. Eighth Periodic Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Human Rights Situation in the Sudan: Women Abducted, Raped, and Kept as Sex Slaves following the December 2006 Attacks on Deribat. 20 August.
<http://www2.ohchr.org/SPdocs/Countries/8thOHCHR20aug07.doc> UN Panel of Experts. 2006. Second Report of the Panel of Experts Established Pursuant to Paragraph 3 of Resolution 1591 (2005) concerning the Sudan. S/2006/250 of 19 April. Weissman, Fabrice. 2008. Humanitarian Dilemmas in Darfur. July. <http://msf.fr/drive/214a9aa0483c6e560e05cdafb00beb11.pdf>
Young, Helen et al. 2005. Darfur – Livelihoods under Siege. Medford, MA: Feinstein International Center, Tufts University. June.
—. 2009. Livelihoods, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern Rizaygat. Medford, MA: Feinstein International Center, Tufts University. January.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

تقارير السودان

العدد ١، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦

تهديدات مستمرة: اضطراب الأمن البشري في ولاية البحيرات منذ توقيع اتفاق السلام الشامل

العدد ٢، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦

المجموعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

العدد ٣، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونقلي: التجارب والتداعيات الأخيرة

العدد ٤، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦

لا حوار ولا تعهدات: أخطار الآجال الأخيرة الممنوحة للدبلوماسية بالنسبة إلى دارفور

العدد ٥، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦

اتساع دائرة الحرب حول السودان: انتشار المجموعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى

العدد ٦، فبراير/شباط ٢٠٠٦

عسكرة السودان: مراجعة أولية لتدفق الأسلحة وحيازتها

العدد ٧، فبراير/شباط ٢٠٠٧

الأسلحة والنفط ودارفور: تطور العلاقات بين الصين والسودان

العدد ٨، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧

الإستجابة للحروب الرعوية: استعراض مساعي الحد من العنف في السودان وأوغندا وكينيا

العدد ٩، شباط/فبراير ٢٠٠٨

تداعيات الصدى: عدم استقرار تشاد ونزاع دارفور

العدد ١٠، أذار/مارس ٢٠٠٨

لا «مشتركة» ولا «مدمجة»: الوحدات المشتركة المدمجة ومستقبل اتفاقية السلام الشامل

العدد ١١، أيار/مايو ٢٠٠٨

حلفاء ومنشقون: آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة

العدد ١٢، آب/أغسطس ٢٠٠٨

الإنجراف إلى الحرب: انعدام الأمن والعسكرة في جبال النوبة

العدد ١٣، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

لا منزلة، آفاق قليلة: كيف خذل السلام المقاتلات والنساء المرتبطات
بالقوات والمجموعات المقاتلة الجنوب سودانيات

العدد ١٤، مايو/أيار ٢٠٠٩

تضارب الأولويات:تحديات حكومة جنوب السودان الأمنية والاستجابات الأخيرة

أوراق العمل الخاصة بالسودان

العدد ١ كانون الأول/نوفمبر ٢٠٠٦

قوات دفاع جنوب السودان عشية إعلان جوبا

العدد ٢شباط/فبراير ٢٠٠٦

العنف واستهداف الضحايا في جنوب السودان: ولاية البحيرات في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل

العدد ٣ ايار/مايو ٢٠٠٦

جبهة الشرق والكفاح ضد التهميش

العدد ٤ ايار/مايو ٢٠٠٦

حدود صورية فقط: تجارة الأسلحة والمجموعات المسلحة على حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان

العدد ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦

الجيش الأبيض: مقدمة واستعراض

العدد ٦ تموز/يوليو ٢٠٠٧
انقسموا هزموا: تشظي المجموعات المتمردة في دارفور، بقلم فكتور تانّر وجيروم توبيانا

العدد ٧ تموز/يوليو ٢٠٠٧
توترات الشمال – الجنوب وأفاق العودة إلى الحرب، بقلم جون يونغ

العدد ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧
جيش الرب للمقاومة في السودان: تاريخ ولمحات بقلم ماركيه شوميروس

العدد ٩ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٧
المجموعات المسلحة على حدود السودان الشرقية: استعراض وتحليلات بقلم جون يونغ

العدد١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
ثورة المنظمات شبه العسكرية: قوات الدفاع الشعبي بقلم ياغو سالمون

العدد ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
العنف والتعرض للأذى بعد نزع سلاح المدنيين: حالة جونقلي بقلم ريتشارد غارفيلد

العدد ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨
حرب تشاد – السودان بالوكالة و"دارفورة" تشاد: الخيال والحقيقة، بقلم جيروم توبيانا

العدد ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨
مخلفات العنف: انعدام الأمن في ولايتي الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية السودانيتين بقلم ماركيه شوميروس

العدد ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨
قِياس الخوف وانعدام الأمن: منظورات في العنف المسلح في شرق الاستوائية وتوركانا الشمالية بقلم كلير مك ايفوي وريان موري

العدد ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
صراع وأسلحة وعسكرة: ديناميات مخيمات المشردين داخلياً في دارفور بقلم كليا كاهن
العدد ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩
طلقات في الظلام: حملة نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لسنة ٢٠٠٨ بقلم آدم أوبراين

منشورات مسح الأسلحة الصغيرة الدورية

1. Re-Armament in Sierra Leone: One Year after the Lomé Peace Agreement, by Eric Berman, December 2000
2. Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Collection and Destruction Programmes, by Sami Faltas, Glenn McDonald, and Camilla Waszink, July 2001
3. Legal Controls on Small Arms and Light Weapons in Southeast Asia, by Katherine Kramer (with Nonviolence International Southeast Asia), July 2001
4. Shining a Light on Small Arms Exports: The Record of State Transparency, by Maria Haug, Martin Langvandslien, Lora Lumpe, and Nic Marsh (with NISAT), January 2002
5. Stray Bullets: The Impact of Small Arms Misuse in Central America, by William Godnick, with Robert Muggah and Camilla Waszink, November 2002
6. Politics from the Barrel of a Gun: Small Arms Proliferation and Conflict in the Republic of Georgia, by Spyros Demetriou, November 2002
7. Making Global Public Policy: The Case of Small Arms and Light Weapons, by Edward Laurance and Rachel Stohl, December 2002
8. Small Arms in the Pacific, by Philip Alpers and Conor Twyford, March 2003
9. Demand, Stockpiles, and Social Controls: Small Arms in Yemen, by Derek B. Miller, May 2003
10. Beyond the Kalashnikov: Small Arms Production, Exports, and Stockpiles in the Russian Federation, by Maxim Pyadushkin, with Maria Haug and Anna Matveeva, August 2003
11. In the Shadow of a Cease-fire: The Impacts of Small Arms Availability and Misuse in Sri Lanka, by Chris Smith, October 2003
12. Small Arms in Kyrgyzstan: Post-revolutionary Proliferation, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, March 2007, ISBN 2-8288-0076-8 (first printed as Kyrgyzstan: A Small Arms Anomaly in Central Asia?, by S. Neil MacFarlane and Stina Torjesen, February 2004)
13. Small Arms and Light Weapons Production in Eastern, Central, and Southeast Europe, by Yudit Kiss, October 2004, ISBN 2-8288-0057-1
14. Securing Haiti's Transition: Reviewing Human Insecurity and the Prospects for Disarmament, Demobilization, and Reintegration, by Robert Muggah, October 2005, updated, ISBN 2-8288-0066-0
15. Silencing Guns: Local Perspectives on Small Arms and Armed Violence in Rural South Pacific Islands Communities, edited by Emile LeBrun and Robert Muggah, June 2005, ISBN

2-8288-0064-4

16. Behind a Veil of Secrecy: Military Small Arms and Light Weapons Production in Western Europe, by Reinhilde Weidacher, November 2005, ISBN 2-8288-0065-2
17. Tajikistan's Road to Stability: Reduction in Small Arms Proliferation and Remaining Challenges, by Stina Torjesen, Christina Wille, and S. Neil MacFarlane, November 2005, ISBN 2-8288-0067-9
18. Demanding Attention: Addressing the Dynamics of Small Arms Demand, by David Atwood, Anne-Kathrin Glatz, and Robert Muggah, January 2006, ISBN 2-8288-0069-5
19. A Guide to the US Small Arms Market, Industry, and Exports, 1998–2004, by Tamar Gabelnick, Maria Haug, and Lora Lumpe, September 2006, ISBN 2-8288-0071-7
20. Small Arms, Armed Violence, and Insecurity in Nigeria: The Niger Delta in Perspective, by Jennifer M. Hazen with Jonas Horner, December 2007, ISBN 2-8288-0090-3
21. Crisis in Karamoja: Armed Violence and the Failure of Disarmament in Uganda's Most Deprived Region, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0094-6
22. Blowback: Kenya's Illicit Ammunition Problem in Turkana North District, by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0098-9
23. Gangs of Central America: Causes, Costs, and Interventions, by Dennis Rogers Robert Muggah, and Chris Stevenson, May 2009, ISBN 978-2-940415-13-7

تقارير مسح الأسلحة الصغيرة الخاصة

1. Humanitarianism Under Threat: The Humanitarian Impact of Small Arms and Light Weapons, by Robert Muggah and Eric Berman, commissioned by the Reference Group on Small Arms of the UN Inter-Agency Standing Committee, July 2001
2. Small Arms Availability, Trade, and Impacts in the Republic of Congo, by Spyros Demetriou, Robert Muggah, and Ian Biddle, commissioned by the International Organisation for Migration and the UN Development Programme, April 2002
3. Kosovo and the Gun: A Baseline Assessment of Small Arms and Light Weapons in Kosovo, by Anna Khakee and Nicolas Florquin, commissioned by the United Nations Development Programme, June 2003
4. A Fragile Peace: Guns and Security in Post-conflict Macedonia, by Suzette R. Grillot, Wolf-Christian Paes, Hans Risser, and Shelly O. Stoneman, commissioned by United Nations Development Programme, and co-published by the Bonn International Center for Conversion, SEESAC in Belgrade, and the Small Arms Survey, June 2004, ISBN 2-8288-0056-3
5. Gun-running in Papua New Guinea: From Arrows to Assault Weapons in the Southern Highlands, by Philip Alpers, June 2005, ISBN 2-8288-0062-8
6. La République Centrafricaine: Une étude de cas sur les armes légères et les conflits, by Eric G. Berman, published with financial support from UNDP, July 2006, ISBN 2-8288-0073-3
7. Small Arms in Burundi: Disarming the Civilian Population in Peacetime (Les armes légères au Burundi: après la paix, le défi du désarmement civil), by Stéphanie Pézard and Nicolas Florquin, co-published with Ligue Iteka with support from UNDP–Burundi and Oxfam–NOVIB, in English and French, ISBN 2-8288-0080-6
8. Quoi de neuf sur le front congolais? Evaluation de base sur la circulation des armes légères et de petit calibre en République du Congo, by Robert Muggah and Ryan Nichols, published with UNDP–Republic of Congo, December 2007, ISBN
9. Small Arms in Rio de Janeiro: The Guns, the Buyback, and the Victims, by Pablo Dreyfus, Luis Eduardo Guedes, Ben Lessing, Antônio Rangel Bandeira, Marcelo de Sousa Nascimento, and Patricia Silveira Rivero, a study by the Small Arms Survey, Viva Rio, and ISER, December 2008, ISBN 2-8288-0102-0

سلسلة الكتب

Armed and Aimless: Armed Groups, Guns, and Human Security in the ECOWAS Region, edited by Nicolas Florquin and Eric G. Berman, May 2005, ISBN 2-8288-0063-6

Armés mais désoeuvrés: groupes armés, armes légères et sécurité humaine dans la région de la CEDEAO, edited by Nicolas Florquin and Eric Berman, co-published with GRIP, March 2006, ISBN 2-87291-023-9

Targeting Ammunition: A Primer, edited by Stéphanie Pézard and Holger Anders, co-published with CICS, GRIP, SEESAC, and Viva Rio, June 2006, ISBN 2-8288-0072-5

No Refuge: The Crisis of Refugee Militarization in Africa, edited by Robert Muggah, co-published with BICC, published by Zed Books, July 2006, ISBN 1-84277-789-0

Conventional Ammunition in Surplus: A Reference Guide, edited by James Bevan, published in cooperation with BICC, FAS, GRIP, and SEESAC, January 2008, ISBN 2-8288-0092-X

Ammunition Tracing Kit: Protocols and Procedures for Recording Small-calibre Ammunition, developed by James Bevan, June 2008, ISBN 2-8288-0097-0

The Central African Republic and Small Arms: A Regional Tinderbox, by Eric G. Berman with Louisa N. Lombard, December 2008, ISBN 2-8288-0103-9

حزيران ٢٠٠٨

Small Arms Survey

Graduate Institute of International and Development Studies

47 Avenue Blanc,

1202 Geneva, Switzerland

Phone: +41 22 908 5777

Fax: +41 22 732 2738

Email: sas@smallarmssurvey.org

Web site: www.smallarmssurvey.org